الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: محاسبة وتدقيق

القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي بين الإطار النظري والواقع العملي

- دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية -

من إعداد الطلبة:

صغيري سليم

غريسي إبراهيم

عامر بشير

تحت إشراف الدكتور:

وليد مرغني

لجنة المناقشة:

د. سايغي فيصل	أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيسا
د. وليد مرغني	أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
د. عيشوش محمد الحافظ	أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

كسرى محمدي

الإهداء

بسم الله الذي لا اله إلا هو له الحمد وله الملك وهو على كل شيء قدير، والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا محمد صل الله عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعه إلى يوم الدين:

الى من أوصانا الله بهما وقال: وبالوالدين احسانا

الى من أعطتنا الحب والحنان وعلمتنا العطاء والتسامح، إلى التي حملتنا وهنا على وهن، ورأتنا نخطو الخطوات الأولى في حياتنا ورأتنا نكبر امام أعينها

إلى أمهاتنا .....حفظهم الله

إلى الذي تعلمنا منه كيف تكون الحياة وتعب من أجلنا

إلى من كان ولازال سندا لنا في الحياة

إلى أباءنا .....حفظهم الله

إلى كل الزملاء والزميلات في الدفعة، إلى كل من ساعدنا وساندنا في تحضير المذكرة من قريب أو من بعيد.

صغيري سليم

غريسي ابراهيم

عامر بشير

شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا في إنجاز هذا العمل، فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر والتقوى، ومن العمل ما ترضى، وسلام على حبيبه وخليله الأمين عليه أزكى الصلاة والسلام، كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للدكتور الفاضل "**مرغـــني وليـــد**" لتفضله بالإشراف على هذا البحث وسعة صدره وعلى حرصه أن يكون هذا العمل في صورة كاملة لا يشوبه أي نقص وهذا بتقديم النصائح والتوجيهات العظيمة التي كان يضعها نصب أعيننا وهو يتبع هذا البحث وعلى المجهودات التي بذلها من أجلنا، نسأل الله أن يجزيه عنا كل خير وجعلها في ميزان حسناته يوم الدين.

✐ صغيـري سليم

✐ غريسي ابراهيم

✐ عامـــر بشيـــر

الملخص

الملخـص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز واقع القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي بين الإطار النظري والواقع العملي في المؤسسات الاقتصادية، وللقياس المحاسبي نماذج عدة من بينها التكلفة التاريخية و القيمة العادلة ولكل واحدة منها مزايا فالتكلفة التاريخية تعد مبدأ من المبادئ المحاسبية الذي يعد خرقها إلى تعدي عن مقومات المحاسبة إضافة إلى كونها ذات موضوعية من جهة، لكن وجهت لها انتقادات من جهة أخرى زعزعت الثقة المطلقة فيها، ليكون التوجه نحو أساس القيمة العادلة التي تتميز بالملاءمة التي تفتقد لها التكلفة التاريخية بالرغم من هذه الأخيرة كذلك وجهت لها عدة انتقادات، وكل هذه المزايا أو العيوب كان لها التأثير المباشر على عملية القياس المحاسبي. وانطلاقا مما سبق قمنا بطرح الإشكالية التالية: ما مدى تطبيق القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي عمليا؟

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج التحليلي، وتمثلت أداة الدراسة في الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة من 39 فرد من مسيرين وغير مسيرين لمؤسسات اقتصادية بولاية الوادي في هذه السنة.

تم التوصل من خلال الدراسة المسحية على عينة من المؤسسات بولاية الوادي التي قمنا بها إلى غياب نظام محاسبي يضبط عملية القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: مسؤولية اجتماعية، قياس محاسبي، أداء اجتماعي.

Abstract:

This study aims to highlight the reality of the accounting measurement of social performance between the theoretical framework and the practical reality in economic institutions, and the accounting measurement has several models, including historical cost and fair value, and each of them has advantages. It was objective on the one hand, but criticism was directed at it on the other hand that undermined absolute confidence in it, so that the trend towards the basis of fair value, which is characterized by appropriateness, which lacks the historical cost despite the latter, has also been criticized by several, and all of these advantages or disadvantages had Direct impact on the accounting measurement process. Based on the foregoing, we posed the following problem: To what extent is the accounting measurement of social performance applied in practice?

The study relied on the descriptive approach in the theoretical aspect, and on the practical side, we relied on the analytical approach, and the study tool was the questionnaire that was distributed to a sample of 39 individuals, including managers and non-managers of economic institutions in the Wilayat of the Valley this year.

Through the survey study on a sample of institutions in El-Oued province, which we conducted, it was found that there is no accounting system that controls the accounting measurement process for social performance in Algerian economic institution.

Key words: social responsibility, accounting measurement, social performance.

الفهارس

- فهرس المحتويات
- قائمة الجداول
- قائمة الأشكال
- قائمة الملاحق

فهـــرس المحتـــويات

العنوان	الصفحة
بسملة	
إهداء	
شكر وعرفان	
الملخص	**I**
فهرس المحتويات	**III**
قائمة الجداول	**VI**
قائمة الأشكال	**VIII**
قائمة الملاحق	**IX**
مقدمة	**أ – د**
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للقياس المحاسبي للأداء الاجتماعي	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية	**3**
المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية	**3**
الفرع الأول: تعريف المسؤولية الاجتماعية	3
الفرع الثاني: تعريف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	4
المطلب الثاني: أبعاد المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها	**5**
الفرع الأول: أبعاد المسؤولية الاجتماعية	5
الفرع الثاني: مجالات المسؤولية الاجتماعية	6
المطلب الثالث: مبادئ المسؤولية الاجتماعية وأهميتها	**7**
الفرع الأول: مبادئ المسؤولية الاجتماعية	7
الفرع الثاني: أهمية المسؤولية الاجتماعية	9
المبحث الثاني: الإطار النظري للقياس المحاسبي	**10**
المطلب الأول: تعريف القياس المحاسبي ونطاقه	**10**
الفرع الأول: تعريف القياس المحاسبي	10
الفرع الثاني: نطاق القياس المحاسبي	11

المطلب الثاني: خطوات وأساليب القياس المحاسبي	**12**
الفرع الأول: خطوات القياس المحاسبي	12
الفرع الثاني: أساليب القياس المحاسبي	13
المطلب الثالث: معايير وأسس القياس المحاسبي	**13**
الفرع الأول: معايير القياس المحاسبي	13
الفرع الثاني: أسس القياس المحاسبي	15
المبحث الثالث: الإطار النظري للقياس المحاسبي للأداء الاجتماعي	**17**
المطلب الأول: قياس ومعالجة التكاليف والمنافع الاجتماعية	**17**
الفرع الأول: أساس قياس التكاليف الاجتماعية	17
الفرع الثاني: المعالجة المحاسبية للتكاليف الاجتماعية	18
الفرع الثالث: قياس المنافع الاجتماعية	18
المطلب الثاني: معايير قياس الأداء الاجتماعية	**19**
المطلب الثالث: المؤشرات التي تقيس الأداء الاجتماعي	**20**
المبحث الرابع: الدراسات السابقة	**22**
المطلب الأول: الدراسات العربية	**22**
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	**24**
المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	**25**
خـلاصـــة الفصـــل	**26**

الفصـل الثـانـي: الأدبيـات التطبيـقيـة	
تمهيد	**28**
المبحث الأول: الأدوات المستخدمة في الدراسة	**29**
المطلب الأول: تصميم استمارة الاستبيان	**29**
المطلب الثاني: تحديد نوع توزيع بيانات المستجوبين وأساليب المعالجة الإحصائية	**31**
المطلب الثالث: صدق وثبات الاستبيان	**33**
الفرع الأول: الصدق الظاهري	33
الفرع الثاني: الصدق البنائي	33
الفرع الثالث: ثبات وصدق أداة القياس باستخدام Cronbach Alpha	35

الفرع الرابع: اختبار التوزيع الطبيعي	36
المبحث الثاني: عرض خصائص العينة	**38**
المطلب الأول: توزيع أفراد العينة تبعا للمركز الوظيفي	**38**
المطلب الثاني: توزيع أفراد العينة حسب نوع المؤسسة	**38**
المطلب الثالث: توزيع أفراد العينة تبعا للمستوى التعليمي	**39**
المطلب الرابع: توزيع أفراد العينة تبعا للخبرة المهنية	**39**
المطلب الخامس: توزيع أفراد العينة تبعا للتخصص	**40**
المطلب السادس: توزيع أفراد العينة تبعا لحجم المؤسسة	**40**
المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات	**42**
المطلب الأول: دراسة اتجاهات إجابات العينة حول محور تقييم القياس المحاسبي في المؤسسة	**42**
المطلب الثاني: تأثير أثر الفروق في الخصائص الشخصية والوظيفية على مختلف أبعاد الدراسة	**46**
خـلاصـــة الفصـــل	**58**
الـخـاتـمـــــة	**59**
قائمة المصادر والمراجع	**63**
الـملاحـــــق	**67**

قائـمـــة الجـــــداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(2-1)	توزيع درجات مقياس ليكارت الخماسي	30
(2-2)	تحديد الاتجاه المستجوبين حسب قيم المتوسط الحسابي	31
(2-3)	شرح أساليب الاحصائية لتحليل البيانات واختبار الفرضيات الدراسة	32
(2-4)	مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول	33
(2-5)	مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني	34
(2-6)	مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث	34
(2-7)	مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الرابع	35
(2-8)	نتائج اختبار ثبات وصدق الاستبانة	36
(2-9)	اختبار التوزيع الطبيعي	37
(2-10)	توزيع العينة حسب المركز الوظيفي	38
(2-11)	توزيع عينة دراسة حسب نوع المؤسسة	38
(2-12)	توزيع عينة دراسة حسب المستوى التعليمي	39
(2-13)	توزيع عينة دراسة حسب الخبرة المهنية	39
(2-14)	توزيع عينة دراسة حسب التخصص	40
(2-15)	توزيع عينة دراسة حسب حجم المؤسسة	41
(2-16)	اتجاه إجابات العينة حول بعد أهمية المسؤولية الاجتماعية	42
(2-17)	إجمالي اتجاه إجابات العينة حول بعد أهمية المسؤولية الاجتماعية	43
(2-18)	اتجاه إجابات العينة حول بعد مزايا القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي	43
(2-19)	إجمالي اتجاه إجابات العينة حول مزايا القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي	44
(2-20)	اتجاه إجابات العينة حول متطلبات القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي	44
(2-21)	إجمالي اتجاه إجابات العينة حول متطلبات القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي	45
(2-22)	اتجاه إجابات العينة لبعد تحديات القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي	45
(2-23)	إجمالي اتجاه إجابات العينة حول تحديات القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي	46
(2-24)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة تبعا للمستوى التعليمي	46
(2-25)	اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للمستوى التعليمي	47
(2-26)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة تبعا للخبرة المهنية	48

(27-2)	اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للخبرة المهنية	49
(28-2)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة تبعا للمركز الوظيفي	50
(29-2)	اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للمركز الوظيفي	51
(30-2)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة تبعا للتخصص	52
(31-2)	اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للتخصص	53
(32-2)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة تبعا لحجم المؤسسة	54
(33-2)	اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا لحجم المؤسسة	55
(34-2)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة تبعا لنوع المؤسسة	56
(35-2)	اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا لنوع المؤسسة	57

قائـمـــة الأشكـــــــــال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-2)	توزيع العينة حسب المركز الوظيفي	38
(2-2)	توزيع عينة الدراسة حسب نوع المؤسسة	38
(3-2)	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي	39
(4-2)	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	39
(5-2)	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص	40
(6-2)	توزيع عينة الدراسة حسب حجم المؤسسة	41

قائـمـــة المـلاحـــــق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الاستبيان	68
2	الدراسة الوصفية للخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة	72
3	معاملات الارتباط (بيرسون)للاتساق الداخلي والقيم الاحتمالية لها	74
4	معاملات الصدق والثبات	76
5	اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	77
6	التكرارات ونسب التكرارات لمختلف عبارات الاستبيان	78
7	المتوسطات الحسابية المرجحة والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة	85
8	قيم احصائية ستودنت والقيم الاحتمالية لها لمختلف متغيرات الدراسة	86
9	الدراسة الوصفية للفروق لمختلف متغيرات الدراسة	86
10	الدراسة الاحتمالية للفروق لمختلف متغيرات الدراسة	90

مقـــدمـــــة

1. تمهيـد:

تسعى المنشآت الاقتصادية على اختلاف طبيعة نشاطها إلى تحسين أدائها الاقتصادي الذي يهدف إلى تعظيم أرباحها، إلا أنها تحدث خلال نشاطها مجموعة من الآثار السلبية على البيئة (التلوث، استنزاف الموارد الطبيعية...) وعلى المجتمع بالاستغلال الغير العقلاني لليد العاملة خاصة من قبل المنشآت الكبرى بإهمال آثارها السلبية على العمال (الأمن، الصحة، التدريب، السكن..).

لقد أصبحت المنشآت في الوقت الراهن مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتحمل جزء من مسؤولياتها اتجاه المجتمع، واعتماد رؤية جديدة قائمة على مفهوم سد الحاجة الفعلية للمجتمع، وقدرة تحسينه المستمر ورسم استراتيجيات ملائمة للاستجابة إلى كل توقعات أطرافه مما يحقق التوازن، التكامل والتطور المتبادل بين المجتمع والمنشآت، ويعزز فكرة مبادرة هذه الأخيرة باستثمار جزء من أرباحها من أجل تحقيق رفاهية المجتمع، وإعطاء أفراده صورة ايجابية عن المنشأة. من جهة أخرى المنشآت مطالبة بتحمل مسؤوليتها الاجتماعية تجاه الموظفين وأسرهم، من خلال مجموعة من الممارسات الاجتماعية التي تقوي رابطة المنشأة بالعمال وأسرهم.

عرفت المحاسبة منذ نشأتها عدة تطورات، ففي البداية كانت تهتم بتسجيل البيانات المالية للمنشأة من أجل تحدي صافي المركز المالي، لكن حاليا أصبحت المحاسبة عبارة عن نظام للمعلومات دوره جمع بيانات عن العمليات الاقتصادية للمنشأة والظروف والأحداث التي أثرت عليها، ثم معالجتها من أجل إعداد وعرض القوائم المالية، ومن هنا أصبح القياس وظيفة أساسية من وظائف المحاسبة، تلبية لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية.

ولذا يعتبر القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي من قبل منشآت الأعمال من الاتجاهات الحديثة في المحاسبة والتي من خلالها يتم التعرف على مدى التزام المنشأة بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع وقياس أثر ذلك على أدائها الاقتصادي.

2. إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق، فإننا سنحاول في بحثنا هذا التطرق إلى القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي في ظل هذا الاهتمام المتزايد والتوجه الجديد للمنشآت الاقتصادية، وعليه جاءت إشكالية بحثنا كالآتي:

هل يتم تطبيق القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما مدى الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية لولاية الوادي وفق عينة الدراسة عند مستوى معنوية 5%؟؛

- ✓ ما مدى الوعي بمزايا القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الوادي وفق عينة الدراسة عند مستوى معنوية 5%؟؛
- ✓ ما مدى توفر متطلبات القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الوادي وفق عينة الدراسة عند مستوى معنوية 5%؟؛
- ✓ ما مدى التحديات التي تواجه القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الوادي وفق عينة الدراسة عند مستوى معنوية 5%؟؛
- ✓ هل هناك فروق ذات دلالة احصائية لمتغيرات الدراسة ترجع الابعاد الشخصية والوظيفية في المؤسسات الاقتصادية لولاية الوادي وفق عينة الدراسة عند مستوى معنوية 5%؟.

3. فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة تم اعتماد الفرضيات التالية:

- ☜ توجد درجة عالية من الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية لولاية الوادي وفق عينة الدراسة عند مستوى معنوية 5%؛
- ☜ توجد درجة عالية من المعرفة بمزايا القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي في المؤسسات الاقتصادية لولاية الوادي وفق عينة الدراسة عند مستوى معنوية 5%؛
- ☜ تتوفر المؤسسات الاقتصادية لولاية الوادي على درجة عالية من متطلبات القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي وفق عينة الدراسة عند مستوى معنوية 5%؛
- ☜ تواجه المؤسسات الاقتصادية لولاية الوادي درجة عالية من تحديات القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي وفق عينة الدراسة عند مستوى معنوية 5%؛
- ☜ لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لمتغيرات الدراسة ترجع الابعاد الشخصية والوظيفية في المؤسسات الاقتصادية لولاية الوادي وفق عينة الدراسة عند مستوى معنوية 5%.

4. دوافع اختيار الموضوع: من الأسباب التي دفعت لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

- ✓ الاهتمام الخاص بهذا المجال وهذا راجع إلى التخصص؛
- ✓ حداثة الموضوع في ميدان البحث العلمي؛
- ✓ قيمة وأهمية الموضوع في ظل التطورات المتسارعة للقضايا الاجتماعية؛
- ✓ الأهمية التي تكتسبها المسؤولية الاجتماعية في الحد من التلوث البيئي وتحسين رفاهية المجتمع.

5. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في الحاجة الماسة لمثل هذه الدراسات في أنه يتناول القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية من الناحية الإيجابية التي تحققها المنشأة فيما يخص تحسين الأداء الاجتماعي، حيث أن المنشآت تتكبد أعباء مالية إضافية لحماية البيئة لتحسين صورة منشأة أمام المجتمع، كما تكمن اهميتها في غرس ثقافة المسؤولية الاجتماعية والإدراك والوعي لأهمية القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

6. أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة في:

- ✓ توسيع المعارف حول موضوع البحث ودعمه بالتعرف على حلته في المنشآت؛
- ✓ توضيح كيفية القياس المحاسبي لتحسين الأداء الاجتماعي؛
- ✓ التعرف على معايير ومؤشرات قياس الأداء الاجتماعي؛
- ✓ معرفة موقع المؤسسة الجزائرية من مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومدى استجابتها للبرامج المرتبطة بهذا المفهوم؛
- ✓ التدرب على انجاز مثل هاته البحوث؛
- ✓ إثراء المكتبة الجامعية ببحث حول اشكالية القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية دعما لمن يريد التعمق في هذا المجال.

7. حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** وقع الاختيار في إجراء هذه الدراسة على عينة من المؤسسات بولاية الوادي.
- **الحدود الزمنية:** أجريت الدراسة خلال الموسم الجامعي 2021/2020.
- **الحدود الموضوعية:** لقد تمحورت هذه الدراسة على موضوع القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي بين الإطار النظري والواقع العملي.

8. المنهج والأدوات المستخدمة:

لقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري الذي يهتم بوصف الظاهرة المدروسة، وتحليل بياناتها وتبيان العلاقة بين مكوناتها، مع الاستعانة بالمراجع والدراسات والأبحاث السابقة، والمجلات والملتقيات والمؤتمرات التي لها علاقة بموضوع البحث، اما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج التحليلي مستخدمين الاحصاء الاستدلالي.

9. مرجعية الدراسة:

في الجانب النظري من دراستنا اعتمدنا على المذكرات والمقالات العلمية بدرجة أولى، اما في الدراسة الميدانية فقمنا بجمع البيانات مباشرة من عينة الدراسة، وذلك باستخدام استمارة الاستبانة.

10. صعوبات الدراسة: واجهتنا عند انجاز هذا البحث مجموعة من الصعوبات نذكر منها:

- نقص المراجع؛
- صعوبة إجراء الدراسة التطبيقية بسبب الاحتياطات الصحية نتيجة الوباء؛
- قصر الفترة الممنوحة لإعداد المذكرة.

11. هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية قسمنا بحثنا الى فصلين بالاعتماد على طريقة IMRAD، حيث تطرقنا في الفصل الأول منه إلى الأدبيات النظرية والدراسات السابقة لمفهوم القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي والذي قسم الى أربعة مباحث بحيث خصص المبحث الأول للإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية وخصص المبحث الثاني للإطار النظري للقياس المحاسبي، أما المبحث الثالث فخصص للإطار النظري للقياس المحاسبي للأداء الاجتماعي، أما المبحث الرابع فيشمل الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فقد تطرق إلى الدراسة الميدانية التي بدورها تنقسم إلى مبحثين، المبحث الأول عالج الطريقة والأدوات المستخدمة، أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض النتائج المتوصل إليها ومناقشتها والتعليق عليها، ثم اختتام الموضوع بخاتمة عامة لخصت جميع النقاط التي تم التطرق إليها.

الفصـــل الأول

الأدبيات النظرية للقياس المحاسبي للأداء الاجتماعي

- المبحث الأول: الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية
- المبحث الثاني: الإطار النظري للقيـاس المحاسـبـي
- المبحث الثالث: الإطار النظري للقياس المحاسبي للأداء الاجتماعي
- المبحث الرابع: الدراسات السابقة

تمهيد

تعد المسؤولية الاجتماعية للمنشآت من المفاهيم الإدارية الحديثة، والتي ظهرت نتيجة تزايد الضغوط على المنشآت، حيث أن دورها لا يقتصر فقط على خدمة مصالحها الذاتية وتحقيق الأرباح، بل يتعدى ذلك ويجب عليها إضافة إلى تحقيق مصالحها الذاتية أن تعمل على تحقيق مصالح المجتمع الذي تعمل به، فالمنشآت اليوم أصبحت مطالبة بالتوفيق بين أهدافها الاقتصادية والمتطلبات الاجتماعية كشرط لتحقيق نموها وضمان بقاءها.

كما تهدف المسؤولية الاجتماعية إلى توفير المعلومات وإعداد التقارير الاجتماعية التي من شأنها أن تعكس مدى التزام المنشآت الاقتصادية بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي، حيث يعتبر القياس المحاسبي للتكاليف و الإفصاح عنها من قبل منشآت الأعمال من الاتجاهات الحديثة في المحاسبة والتي من خلالها يتم التعرف على مدى التزام المنشأة بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع، مما زاد من اهتمام الفكر المحاسبي بالمحاسبة عن التكاليف الاجتماعية لاعتبار أنها تمثل التوسع المحاسبي المطلوب لقياس الأداء الاجتماعي لتلك الوحدات وإعداد التقرير والقوائم الاجتماعية التي تظهر مدى وفاء هذه الوحدات بمسؤولياتها المتمثلة في الأنشطة الاجتماعية وهي بصدد اتخاذ القرارات بالوحدات الاقتصادية بما يحقق التوافق بين مصلحتها ومصلحة أفراد المجتمع.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للقياس المحاسبي.

المبحث الثالث: الإطار النظري للقياس المحاسبي للأداء الاجتماعي.

المبحث الرابع: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية

في ظل المتغيرات أصبح الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية الشغل الشاغل للمنشآت في كافة البلدان النامية منها والمتقدمة على حد سواء. وذلك لتأثير البالغ على أعمال المنشأة وفعاليتها، وعدم حصر نشاطها بالجانب الاقتصادي واقتصار دورها في خدمة مصالحها الذاتية. بل العمل على توسيع الدور الاجتماعي وفقا للقدرات والمجال الذي تنشط فيه المنظمات بشكل مسؤول على أطراف التعامل بالإيجابية ويحقق الحفاظ على حقوق المجتمع.

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية

شهد موضوع المسؤولية الاجتماعية في الفترة الأخيرة انتشارا واسعا، واهتماما كبيرا من طرف كتاب الادارة والاقتصاد ومن طرف رجال الأعمال على حد سواء.

الفرع الأول: تعريف المسؤولية الاجتماعية

هناك عدة تعاريف نذكر منها:

تعرف على أنها "تعهد والتزام متخذي القرار في القيام بالأفعال التي من شأنها أن تحافظ على ثروة المجتمع وتطورها، مع تحقيق فائدتها الذاتية بنفس الوقت".[1]

عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال على أنها "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد".[2]

يسعى معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية لتوضيح معنى المسؤولية الاجتماعية للمنشآت بالاستشهاد بعدد من الجامعيين: المسؤولية الاجتماعية للمنشآت "هي السلوك الأخلاقي للمنشأة ما تجاه المجتمع، وتشمل سلوك الإدارة المسؤول في تعاملها مع الأطراف المعنية التي لها مصلحة شرعية في مؤسسة الأعمال، وليس مجرد حاملي الأسهم، وقد يغطي المفهوم أيضا القيم المرتبطة بحماية البيئة، وفي الوقت الذي يستخدم فيه مفهوم المسؤولية في كثير من الأحيان بمعناه الواسع، فإنه ينحصر في معناه الضيق بمجال الأخلاق والمبادئ، وليس بأعمال أو نتائج ملموسة، ولذلك ثمة اهتمام واسع بمفهوم الأداء الاجتماعي للشركات، الذي لا يشمل مبادئ حفز

[1] تامر ياسر البكري، **التسويق والمسؤولية الاجتماعية**، دار وائل للنشر، ط1، الأردن ،2001، ص25-26.

[2] الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، جامعة ورقلة، الجزائر،2007، ص80.

الهمم فقط بل كذلك العمليات (مثل تكييف نظم الإدارة والتكنولوجيات) والنتائج أو الآثار الملموسة في أصحاب المصلحة".[1]

عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD) المسؤولية الاجتماعية على أنها: "الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية حياة القوى العاملة وعائلاتهم، وكذلك المجتمع المحلي والمجتمع ككل".[2]

مما سبق يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام المنشأة اتجاه المجتمع من خلال تفاعلها وقيامها بأنشطة اجتماعية التي تساهم في تحقيق الرفاهية للمجتمع عن طريق تحسين الظروف البيئية والحد من الآثار السلبية التي يسببها نشاطها للبيئة المحيطة بها، مع تحقيق مصالحها الذاتية.

الفرع الثاني: تعريف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

إن محاسبة المسؤولية الاجتماعية هي: "مجموعة من الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لوحدة محاسبية معينة، وتوصيل المعلومات اللازمة للفئات المختصة، بهدف مساعدتهم في اتخاذ القرارات الصحيحة".[3]

كما تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على أنها:" عملية اختيار متغيرات ومقاييس وإجراءات قياس الأداء الاجتماعي على مستوى المؤسسة، ثم تقديم معلومة بطريقة منتظمة والتي تستخدم في تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة، وأخيرا إيصال هذه المعلومات للأطراف المعنية داخل المجتمع سواء كانت هذه الأطراف داخل المؤسسة أو خارجها".[4]

وتعرف أيضا على أنها:" أسلوب يربط النظام المحاسبي بالتنظيم الإداري القائم في الوحدة الاقتصادية، ويركز على تقسيم الوحدة الاقتصادية إلى مراكز مسؤولية ترتبط بالمستويات الإدارية في التنظيم الإداري، ومن ثم ربط عناصر النشاط المختلفة بالمسؤولين عنها على أساس إمكانية التحكم فيها والرقابة عليها".[5]

---

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، بوزيد سايح، **دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات**، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، 24/23 فيفري 2011، ص 2.

[2] World Business Council for Sustainable Development (WBCSD), Meeting changing expectations: Corporate social responsibility, 1999, p03.

[3] نوفان حماد محمد العليمات، **القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة دمشق، 2010، ص29.

[4] جناي محمد علاء الدين، محمد براق، **مدى إمكانية تطبيق المحاسبة وإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية بالجزائر في ظل قواعد الحوكمة**، ملتقى الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة- الواقع والرهانات-، جامعة شلف، الجزائر ، 14 /15 نوفمبر 2016، ص5.

[5] جودة عبد الحكيم مصطفى وآخرون، **مدى تطبيق محاسبة المسؤولية في الفنادق الأردنية**، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 02، 2009، ص29.

بناءا على ما سبق يمكن القول أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي: مجموعة الاجراءات والعمليات التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية والافصاح عنه لجميع الفئات أو الأطراف المستفيدة في تقاريرها المالية السنوية.

المطلب الثاني: أبعاد المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها

تتمثل المسؤولية الاجتماعية في مجموعة الأنشطة، أو الالتزامات الطوعية أو غير الطوعية التي تتطلع بها المنشأة، وتقي ببعض الاحتياجات التي قد لا تعود بالمنفعة المباشرة على المنشأة سواء كان هذا الاطلاع اختيارا أم تنفيذا للقوانين والأحكام. وفي ضوء هذا المنظور يمكن تمييز أبعاد المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها.

الفرع الأول: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

تتمثل أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمنشأة في:[1]

- **المسؤولية الاقتصادية:** باعتبار المنشأة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع يجب أن تنتج سلع وخدمات مطلوبة من المجتمع مع تحقيق الربح؛
- **المسؤولية القانونية:** تخص الالتزامات القانونية وجملة التشريعات موحدة في إطار تنظيمي على المنشأة احترامه والتقيد به؛
- **المسؤولية الأخلاقية:** مجموع سلوكات ونشاطات ليست بالضرورة موحدة في إطار قانوني ولكن كأعضاء في المجتمع ننتظر من المنشأة القيام بها؛
- **المسؤولية التطوعية:** وهي المنافع والمزايا التي يرغب المجتمع الحصول عليها من المنشأة كالدعم المقدم لمشاريع المجتمع المحلي والأنشطة الخيرية.....إلخ.

ويرى بعض الباحثين أن مسؤولية المنشأة تتشكل من خلال الأبعاد الآتية:[2]

- **المسؤولية اتجاه العاملين:** المساهمة في التأمينات الاجتماعية، نظام للرعاية الصحية، توفير الأمن الصناعي، توفير برامج تدريبية، المساعدة في تأمين سكن للعاملين ووسائل النقل؛
- **المسؤولية اتجاه الزبائن والمستهلكين:** الشفافية والنزاهة، عدم الغش أو تقديم منتجات مؤذية صحيا، توفير بيانات عن المنتج وتاريخ صلاحيته، إعلان وترويج صادق؛

[1] العرابي حمزة، بوقدوم مروة، **الحوكمة كآلية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيقها للتنمية المستدامة**، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة، الواقع والرهانات، جامعة شلف، الجزائر، 14-15 نوفمبر 2006، ص8-9.

[2] أمينة قهواجي، حكيم بن حسان، **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة، الواقع والرهانات، 14-15 نوفمبر، جامعة الشلف، ص6.

- **المسؤولية اتجاه المجتمع**: دفع الضرائب وعدم التهرب، التبرع للمنشأة والجمعيات الخيرية ورعاية التظاهرات الخيرية، إعانة الفقراء، الرعاية الصحية، تظاهرات ثقافية وغيرها من النشاطات التي تساهم في مساعدة المجتمع وتنميته وتحسين إطاره المعيشي؛
- **المسؤولية اتجاه البيئة**: مكافحة التلوث وإدراك الأخطار البيئية الناجمة عن النشاطات الإنتاجية، والاهتمام بالصناعات الصديقة للبيئة؛
- **المسؤولية اتجاه الموردين**: ينظر إلى العلاقة ما بين الموردين ومنشآت الأعمال على أنها علاقة مصالح متبادلة، لذلك يتوقع الموردون أن تحترم منشآت الأعمال تطلعاتهم ومطالبهم المشروعة التي يمكن تلخيصها بالاستمرار في التوريد وخاصة لبعض أنواع المواد الأولية اللازمة للعمليات الإنتاجية، وأسعار عادلة ومقبولة للمواد المجهزة لمنشآت الأعمال بالإضافة إلى تسديد الالتزامات، والصدق في التعامل؛
- **المسؤولية اتجاه المساهمين**: تكمن مسؤولية المنشأة اتجاههم بتحقيق أقصى ربح، تعظيم قيمة السهم، زيادة حجم المبيعات، بالإضافة إلى حماية أصول المنشأة.

الفرع الثاني: مجالات المسؤولية الاجتماعية

تنقسم مجالات المسؤولية الاجتماعية للمنشأة إلى:[1]

1/ مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية: يتضمن هذا المجال المظاهر البيئية للنشاط الانتاجي للمشروع، بحيث تتم الرقابة على التلوث أثناء التنفيذ ومنع الأضرار البيئية أو إصلاحها، وكذلك المحافظة على الموارد الطبيعية، وتوجيه البحث عن تقنيات كفء تساعد في تخفيض استخدام الموارد الطبيعية غير القابلة للتجدد.

ويجب في هذا المجال الإفصاح عن مدى التزام المشروع بالمتطلبات القانونية لتجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه والضوضاء ووضع برامج المخلفات الصلبة وإتباع تقنيات كفء لاستبعاد أو تخفيض كمية المخلفات، ومساهمة المشروع في المحافظة على المصادر النادرة للمواد الخام والطاقة ومحاولة اكتشاف مصادر جديدة لها.

وفي دراسات تقييم الأثر البيئي يقترح عالم البيئة العربي د. أسامة الخولي مراعاة العناصر ذات الأهمية تبعا لطبيعة نشاط المشروع، ويذكر العناصر التالية:

- عناصر طبيعية – كيميائية: الأرض، مياه السطح، المياه الجوفية، الجو؛
- عناصر حيوية: النبات، الحيوانات؛
- اعتبارات بشرية: الصحة والأمن، الاعتبارات الجمالية والثقافية؛

[1] رضوان حلوه حنان، **بدائل القياس المحاسبي المعاصر**، دار وائل للنشر، ط 1، عمان، 2003، ص256-264.

☜ اعتبارات اجتماعية – اقتصادية: فرص عمل.

2/ مجال المساهمات العامة: يتضمن هذا المجال الإفصاح عن الخدمات المقدمة للمجتمع المحلي أو المجتمع عموما، مثل المساهمة في الرعاية الصحية وبرامج الحد من الأمراض والأوبئة، إعانات ومنح تعليمية، مساعدة الجمعيات الخيرية، رعاية الطفولة، توظيف المعوقين وذوي الحاجات الخاصة، توفير وسائل نقل للعاملين، المساهمة في برامج الإسكان، توظيف وتحضير الأقليات...ويلاحظ أن غالبية هذه الأنشطة تتسم بالاختيارية والالتزام الطوعي من قبل المشروع، الأمر الذي يعزز استمراريته وتنميته وتعاون المجتمع المحلي في تحقيق رفاه اقتصادي واجتماعي متبادل.

3/ مجال الموارد البشرية: يتضمن هذا المجال تأثير أنشطة المنشأة على العاملين فيها كموارد بشرية تساهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف المنشأة. فأهمية الموارد البشرية ومحاولات المحافظة على سلامتها وتحسين أحوالها ورفع كفاءتها ونيل رضاها وولائها...فكل تلك الإجراءات تساهم في تحقيق نتائج اقتصادية ايجابية للمشروع كما تساهم في الوقت نفسه في زيادة الرفاه الاجتماعي لشريحة مهمة من شرائح المجتمع. ويتضح اهتمام الإدارة بالموارد البشرية في إفراد محاسبة خاصة بها، محاسبة الموارد البشرية.

إن أهم هذه الأنشطة هي: إجراءات الاستقطاب والتعيين، برامج التدريب المتاحة للعاملين، التسهيلات المقدمة لتعليم العاملين وأسرهم، مستويات الرواتب والأجور، خطط المزايا العينية المتاحة للعاملين، الأمن الوظيفي واستقرار اليد العاملة، سياسات الترقية، السلامة الصناعية والصحية للعاملين...

4/ مجال مساهمات المنتج أو الخدمة: يتضمن هذا المجال المظاهر النوعية للمنتجات، مثل: منفعتها، طول حياتها، أمانها، وقابليتها لتقديم الخدمة أو الوظيفة المرجوة، وكذلك أثرها على تلوث البيئة. إضافة إلى نيلها رضا المستهلك، الصدق في الإعلان والاكتمال والوضوح عن طريقة الاستخدام وحدودها والمخاطر المرتبطة ومدة صلاحية الاستخدام...وتعرض تلك البيانات بملصوقة على المنتج أو بإرفاق منشور في عبوته.

المطلب الثالث: مبادئ المسؤولية الاجتماعية وأهميتها

ترتكز المسؤولية الاجتماعية للمنشآت على مبادئ وقواعد أخلاقية، كما يكتسب قيام المنشآت بالمسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة، من خلال الفوائد التي تعود على المنشآت وعلى المجتمعات التي تحتضنها.

الفرع الأول: مبادئ المسؤولية الاجتماعية

وردت في دليل المسؤولية الاجتماعية للمنشآت مجموعة من المبادئ ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية وهي:[1]

- المسؤولية؛
- الشفافية؛
- السلوكيات الأخلاقية؛
- احترام رغبات ذوي العلاقة؛
- احترام القوانين والأنظمة؛
- احترام السلوكيات والأعراف والعالمية؛
- احترام حقوق الإنسان.

وأشار بعض الباحثين إلى وجود سبعة مبادئ إستراتيجية لمبادرات قيام المنشأة بمسؤولياتها الاجتماعية، وأن هذه المبادئ لا ينبغي تفسيرها على أنها قائمة لأفضل الممارسات، ولكن كنقطة انطلاق لمبادرات جديدة للمنشأة، وهي تهدف إلى تحديد وتطوير فرص إستراتيجية ذات قيمة مضافة وتحقق الاكتفاء الذاتي، كما أن هذه المبادئ الإستراتيجية ذات الطبيعة المستدامة، ليست بالضرورة أن تتواجد بنفس الدرجة في المنشآت حيث أظهرت بعض الدراسات أن هناك منشآت لديها بعض هذه المبادئ بدرجة مختلفة وبحيث تختلف من منشأة لأخرى ومن قطاع لآخر، وهذه المبادئ الاستراتيجية هي:[2]

- إنشاء وصقل المهارات اللازمة من خلال توفير فرص وظيفية استثنائية ومميزة، ورعاية المواهب اللازمة وتوسيع نطاق للحصول على منتجات المنشأة؛
- إنشاء أسواق جديدة والقيام بتصنيع المنتجات من خلال استخدام الموارد بكفاءة وإيجاد مستهلكين للمرة الأولى والتخصص بإنتاج منتجات محددة؛
- حماية رفاه العاملين والعمل على استبدال الاستغلال بالتعليم والتأكيد على المنتجات الأخلاقية وتعزيز إنتاجية العاملين ورفاههم؛
- الحد من الآثار البيئية وإنشاء قيمة أكبر بأقل الأشياء وإنتاج الحياة من خلال إعادة استخدام العوادم وتجديد المواد الخام؛

[1] فهد راعي الفحماء، **مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الكويت ،2012، ص18.

[2] فهد راعي الفحماء، **نفس المرجع**، ص18-19.

- الاستفادة من المنتجات الثانوية من خلال إعادة تصميم المنتجات من أجل التعلم والمنفعة وإعادة تصنيع المنتجات المعادة أو المعيبة من خلال تجزئتها لمكوناتها الأصلية، وتحويل النفايات إلى طاقة وغذاء؛
- أن المنتجات وسلسلة التزويد صديقة للبيئة لذلك لابد من تحسين وسائل النقل والحد من التعبئة من خلال سلسلة التزويد والتعريف بالمنتجات البديلة التي تعد صديقة للبيئة ومكافأة مستخدميها.

الفرع الثاني: أهمية المسؤولية الاجتماعية

تتجلى أهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمنشأة فيما يلي:[1]

- تحسين صورة المنشأة في المجتمع وترسيخ المظهر الايجابي لدى العملاء والعاملين وأفراد المجتمع بصورة عامة، خاصة إذا اعتبرنا أن المسؤولية الاجتماعية تمثل مبادرات طوعية للمنشأة اتجاه أطراف متعددة ذات مصلحة مباشرة أو غير مباشرة من وجودها؛
- تحسين مناخ العمل السائد في منشأة الأعمال، وتؤدي إلى نشر التعاون والترابط بين مختلف الأطراف؛
- تمثل تجاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع وانتقالها إلى الحاجات الاجتماعية وتحقيق جانب من ذاتية الفرد والمجموعة؛
- إضافة إلى فوائد أخرى تتمثل في المردود المالي والأداء المتطور والقبول الاجتماعي والعلاقة الإيجابية مع المجتمع وغيرها.

[1] بوسلامي عمر، **دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2012-2013، ص59.

المبحث الثاني: الإطار النظري للقياس المحاسبي

تعتبر عملية القياس المحاسبي بمثابة العمل الأساسي في مجال التطبيق المحاسبي، والتي تسمح بإنتاج معلومات عن أداء المنشأة ومركزها المالي والتغيرات التي تحصل فيها، والتي بدورها تؤثر على قرارات الإقتصادية التي يتخذها مستخدموها، وقد استجاب القياس المحاسبي للأثار التي تركتها العوامل البيئية فيه وذلك بجعل القياس المحاسبي يتضمن أبعادا متعددة ليخدم أغراضا متعددة تذهب إلى ما هو أبعد من الأهداف التقليدية.

المطلب الأول: تعريف القياس المحاسبي ونطاقه

يعتبر القياس المحاسبي أهم المراحل الرئيسية عند إعداد القوائم المالية وما له من دور في جعل القوائم المالية ذات مصداقية ومعبرة عن واقع المنشأة، وبسبب طبيعة النشاط والبعد الزمني للنتائج المرغوب قياسها وجب تحديد نطاق القياس في المحاسبة المالية.

الفرع الأول: تعريف القياس المحاسبي

هناك تعريفات متعددة لعملية القياس حتى وإن اختلفت إلى حد ما في الشكل إلا أنها تتفق في المضمون، ونذكر منها الآتي:

عرف القياس المحاسبي من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية ضمن إطار إعداد وعرض القوائم المالية المعتمد عليها بأنه " عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية وتظهر في الميزانية العمومية وقائمة الدخل".[1]

يعرف مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكية (FASB) القياس المحاسبي بأنه "عبارة عن تخصيص أرقام للأشياء أو الأحداث وفقا لقواعد محددة، كما أنه عملية مقارنة تهدف إلى الحصول على معلومات دقيقة للتمييز بين بديل وآخر في حالة إتخاذ القرار".[2]

ولكن (STEVEN) أضاف بعدا رياضيا إلى تعريف عملية القياس حيث عرفها بما يلي: "يتمثل القياس في المطابقة بين الخواص أو العلاقات بموجب نموذج رياضي".[3]

---

[1] طلال الجحاوي وسالم الزوبعي، **القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات**، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2013، ص33.

[2] رتشارد شرويد وآخرون، **نظرية المحاسبة**، (ترجمة خالد على أحمد كاجيجي)، دار المريخ، الرياض، 2006، ص185.

[3] بالضياف بشير، **القياس المحاسبي للتثبيتات وفق مقاربة القيمة العادلة**، مذكرة ماستر أكاديمي دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017، ص3.

ويعرف القياس أيضا بأنه "عملية تحديد وتبويب العمليات لمختلف الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها المنشأة، والتعبير عنها في شكل أرقام وبيانات واضحة بهدف توفير المعلومات التي من شأنها أن تسهل اتخاذ القرارات الاقتصادية".[1]

ولكن أكثر التعريفات تحديدا لعملية القياس المحاسبي فهو الصادر في تقارير جمعية المحاسبة الأمريكية (A.A.A) وورد فيه ما يلي: "يتمثل القياس المحاسبي في مقارنة الأعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناء لملاحظات ماضية أو جارية بموجب قواعد محددة".[2]

من خلال ذلك يمكن القول أن القياس المحاسبي هو تقييم للأحداث الاقتصادية الناتجة عن أداء نشاط معين التي تقوم بها المنشأة، ويتم التعبير عنها من خلال أرقام وبيانات من أجل توفير معلومات للمصالح المعنية كما تساهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

الفرع الثاني: نطاق القياس المحاسبي

الوحدة الاقتصادية بمفهوم المحاسبة المالية هي المشروع الذي يختص بمزاولة الأنشطة الاقتصادية من إنتاج أو توزيع بهدف تحقيق الربح أساسا. لذلك تنظر المحاسبة إلى النشاط الاقتصادي الذي تقوم به الوحدة وما يترتب عليه من توليد مزيد من الثروة، ومن ثم أصبح من الضروري قياس الثروة التي في حيازة هذه الوحدة والتغير الذي طرأ عليها نتيجة قيامها بمزاولة نشاطها الاقتصادي.[3]

وفي ضوء فرض الوحدة الاقتصادية والاستمرار يتحدد نطاق القياس في المحاسبة المالية من حيث طبيعة النشاط والبعد الزمني للنتائج المرغوب قياسها في الاتية:[4]

- يختص القياس المحاسبي بقياس نتائج الأنشطة التي تدور في النطاق الوظيفي للوحدة، وينحصر هذا النطاق في الأنشطة ذات الطبيعة الاقتصادية؛
- يدور القياس المحاسبي حول ما له تأثير على المصلحة الاقتصادية للوحدة باعتبارها المحدد لبقائها واستمرارها.

[1] مسعود صديقي، **التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد، المركز الجامعي بالوادي، 17-18 جانفي 2010، ص3.

[2] وليد ناجي الحيالي، **نظرية المحاسبة**، الجامعة العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007، ص100.

[3] محمد عباس بدوي، **المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص27.

[4] محمد عباس بدوي، **نفس المرجع**، ص28.

المطلب الثاني: خطوات وأساليب القياس المحاسبي

يعتبر القياس عنصرا أساسيا من عناصر البحث العلمي فبدونه لا يمكن قياس صحة الفروض والنتائج، كما يعتبر القياس أحد وظائف المحاسبة الأساسية ونتيجة لذلك تكتسب المعلومات المحاسبية أهمية خاصة في المجتمع المالي.

وقبل التطرق إلى خطوات وأساليب القياس علينا أن نعرج على عملية القياس بصفة عامة، والتي تتمثل في:[1]

- الخاصية محل القياس حيث ينصب هذا على خاصة لشيء معين والذي قد يكون التعدد النقدي لشيء معين هز حدث من الأحداث الاقتصادية للمشروع كمبيعات أو ربحه مثلا؛
- مقياس مناسب للخاصة محل القياس حيث إذ كان التعدد النقدي للربح مثلا هو الخاصة محل القياس، فالمقياس المستخدم حينئذ هو مقياس للقيمة، أما أذا كانت طاقته الإنتاجية هي الخاصة محل القياس، فالقياس المستخدم في هذه الحالة هو مقياس للطاقة كعدد الوحدات المنتجة في الساعة الواحدة مثلا؛
- وحدة القياس المميز، والتي تكون للخاصة محل القياس لشيء معين وبذلك لا يكفي فقط تحديد نوع وحدة المقياس المناسب لعملية القياس، ولابد من تحديد نوع القياس؛
- الشخص القائم لعملية القياس والذي يعتبر من أهم عناصر القياس في العملية، لأن نتائج عملية القياس تختلف باختلاف القائمين بها خصوصا في حالة عدم توفر المقاييس الموضوعية.

الفرع الأول: خطوات القياس المحاسبي

ومن أجل إتمام عملية القياس المحاسبي هناك مجموعة خطوات رئيسية يجب إتباعها تتمثل في:[2]

- تجميع البيانات عن الاحداث الاقتصادية التي تنتج عن عمليات المشروع وتعتبر هذه العمليات عن أشياء مختلفة مثل: الإيرادات والنفقات والأصول والخصوم.....ومن التبادل السوقي للسلع والخدمات، ويتم قياسها بوحدات نقدية على أساس سعر التبادل المتفق عيه؛
- تسجيل العمليات المادية السابقة طبقا لنظام القيد المزدوج، وبناء على دليل موضوعي قابل للتحقيق؛
- بمجرد تجميع وتسجيل الاحداث الاقتصادية كما وقعت، يكون من الضروري تبويب العمليات والاحداث المختلفة في مجموعات مترابطة كي يمكن الحصول على معلومات مفيدة؛

[1] سيد عطا الله السيد، **النظريات المحاسبية المالية**، الطبعة 01، درا الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص181.

[2] فضل كمال سالم، **مدي أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية و أثره علي اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة ماجستير غير منشور، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص94.

- تلخيص العمليات حتى تحقق الفائدة المرجوة من تسجيل المعلومات المالية المتعلقة بالمنشاة في مجموعات، من الضروري أن يتم تلخيص هذه المعلومات في شكل تقرير أو قائمة، تقدم للأشخاص المعنيين بالمنشأة، أو المهتمين بأحوالها المالية، وتهدف هذه الخطوة إلى إيضاح الأمور والاحداث المالية الهامة التي وقعت والتي أمكن تبويبها.

الفرع الثاني: أساليب القياس المحاسبي

وتشتمل على مجموعة من الأساليب القياسية المتبعة في عملية القياس المحاسبي وهي كالآتي:[1]

- **أساليب قياس أساسية ممثلة أو مباشرة:** والتي تحدد نتيجة عملية القياس المحاسبي، ممثلة بقيمة خاصة محل القياس مباشرة، وذلك دون الحاجة إلى ما يعرف بعملية الاحتساب وعلى ضرورة توفر علاقة رياضية بين الخواص محل القياس، وتعتبر عملية التبويب المحاسبي من أهم وسائل وأساليب القياس الأساسية أو المباشرة ....
- **أساليب القياس المشتقة:** إذ ازداد اعتماد المحاسب على الأساليب المشتقة في القياس بعد تزايد أهمية عملية تشغيل البيانات المحاسبة بمدخلاتها ومخرجاتها والتي تعتمد على عملية التحليل التي لا يمكن إنجازها بدون عملية الاحتساب. أما في مجالات القياس عامة والقياس خاصة تعتبر القياسات الأولية أو المباشرة بمثابة مدخلات لأساليب القياس المشتقة أو غير المشتقة أو غير المباشرة.
- **أساليب التحكمية:** والتي توجد قواعد موضوعية فيها تحكم أساليب القياس غير المباشرة، حيث تكون أساليب القياس التحكمية تفتقر إلى مثل هذه القواعد مما يجعلها عرضة لأثار التميز الناتج عن التقديرات والأحكام الشخصية للقائمين بعملية القياس.

المطلب الثالث: معايير وأسس القياس المحاسبي

يشتمل القياس المحاسبي على العديد من المعايير والأسس، والتي بدورها تؤدي إلى تحقيق النتائج والأهداف المرجوة من القياس المحاسبي.

الفرع الأول: معايير القياس المحاسبي

تمثل المعايير حلقة الربط بين ميكانيكية القياس وما يقوم عليه من أسس وما يؤدي اليه من نتائج، والأهداف المرغوب تحقيقها من القياس وهذه المقاييس تتلخص في:[2]

---

[1] سيد عطاء الله السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 182.

[2] رولا كاسر لايقة، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار**، مذكرة ماجستير غير منشور، جامعة تشرين، سوريا،2007، ص43.

1/ معيار الموضوعية: ليس هناك اتفاق بين المحاسبين على تعريف موحدة للموضوعية، فيما يلي استعراض لبعض التعريفات التي تناولت الموضوعية:

تقصد بالموضوعية أو ايجابية في القياس عدم التحيز أو عدم خضوعه لتقديريات شخصية بحتة، وبمعنى آخر يقصد بالموضوعية بصفة عامة " التعبير عن الحقائق بدون تحريف وبعيدا عن التحيز الشخصي". والهدف من كون المحاسب موضوعيا هو إقناع مستخدمي القوائم المالية بأنها خالية من أي اعتبارات شخصية أو تحيز.

وفي تقرير لجمعية المحاسبين الأمريكية (A.A.A) عن موضوع معايير المحاسبة، رأت اللجنة المختصة أن الموضوعية في المحاسبة تعني " أن البيانات المحاسبة تعد موضوعية إذا توافر لها القابلية للتحقيق، عن طريق أدلة الاثبات المتعارف عليها، ومن ناحية أخرى أن تكون خالية من التحيز الشخصي" والملاحظ للتعريف الذي جاءت به جمعية المحاسبين الأمريكية (A.A.A) انه ركز على أدلة الإثبات وليس على ذات القياس، وتكمن الخطورة هنا في أن دليل الإثبات الذي يقع الاختبار عليه قد يكون قابلا للتحقق، إلا أن اختيارها لهذا الدليل وتفضيله على غيره من الأدلة قد يعتبر في حد ذاته عملا لا يوحي بالاطمئنان، لأن قاعدة القياس التي يتم اختيارها قد طبقت بعناية ودون أن يتأثر التطبيق بميول واتجاهات القائم بعملية القياس.[1]

ليظهر لنا مفهوم تحيز القياس المحاسبي الذي يعد عنصر مهدد للخاصية الموضوعية، وقد يكون ناتجا عن:[2]

- الشخص الذي تقيد بالقياس المحاسبي وهو المحاسب؛
- النظام المحاسبي للقياس وهو مجموعة من المفاهيم والمبادئ والقواعد التي تحكم عملية القياس المحاسبي؛
- الاحداث الاقتصادية محل القياس متمثلة في عملية مالية حدثت بين المشروع وغيره من عملية القياس التاريخية؛
- البيانات المحاسبية والتي تمثل نتائج عملية القياس المحاسبي.

2/ معيار القابلية للتحقيق (القابلية للتطبيق العملي): يعتبر معيار القابلية لتطبيق العملي من أهم معايير القياس، فقد يكون المقياس ذا فائدة كبيرة وتتوافر فيه كل الشروط الموضوعية، لكن يصطدم بالواقع مما يجعل تطبيقه محاطا بصعوبة لا يمكن تذليلها، وحتى يكون القياس قابلا للتطبيق العملي يجب أن تتوافر فيه العوامل الآتية:[3]

- توافر الظروف العملية لتنفيذ نموذج القياس؛
- أن يصاحب تطبيق النموذج تحمل المشروع لتكلفة مناسبة؛

[1] فضل كمال سالم، **مرجع سبق ذكره**، ص97.

[2] سيد عطاء الله السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 184.

[3] فضل كمال سالم، **مرجع سبق ذكره**، ص98.

- إمكانية تنفيذ القياس في وقت مناسب.

3/ معيار الفائدة: من البديهيات المتعارف عليها أن لكل شيء أهمية، ويتوقف مقدار الأهمية على مقدار الفائدة الناتجة عن تنفيذ الشيء ذاته، والمحاسبة ليست هدفا في حد ذاتها بل هي وسيله لخدمة مستخدمي المعلومات المحاسبية لذا فلابد وأن تتصف المعلومات المحاسبية بأنها مفيدة لمستخدميها، وقد حددت جمعية المحاسبة الأمريكية عام 1966 في تقرير لها بعنوان "بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة" أربعة معايير وصفات يجب أن تتوفر في المعلومات كي تكون ذات فائدة وهي:

- الملاءمة Relevance؛
- القابلية للتحقيق Vérifiabilité؛
- البعد عن التحيز Freedom From Bias؛
- القابلية للتغيير الكمي Quantiriability.

4/ معيار الملائمة: يعني معيار الملائمة أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية ملائمة للغرض من القياس، وتكون هذه المعلومات ملائمة اذا كانت قادرة على أن تعكس صورة واضحة وصحيحة عن الشيء المراد قياسه في لحظة القياس، وما تطرأ عليه من تغيرات على مدار فترة زمنية معينة، ويرى البعض أن الملائمة نوعان هما:

- الملائمة" العامة "للمعلومات المحاسبية وتعني توفير المعلومات لمختلف نماذج القرارات وليس لنموذج معين؛
- الملائمة "الخاصة" وتعني أن تكون المعلومات ملائمة لنوع معين من القرارات وترتبط بما يراه المستخدم.

مما سبق يتضح أن الملائمة العامة تعني مجال عمل المحاسب، وهو توفير المعلومات التي تفيد كمختلف القرارات، أما الملائمة الخاصة ترتبط بتأثير المستخدم الذي يستطيع أن يحول المعلومات العامة إلى معلومات تتلاءم مع نموذج قراره.[1]

الفرع الثاني: أسس القياس المحاسبي

تستخدم عدد من الأسس المختلفة للقياس ولدرجات مختلفة وضمن تشكيلات متفاوتة من البيانات المالية ويشير أن هذه الأسس تشمل:[2]

[1] رولا كاسر لايقة، **مرجع سبق ذكره**، ص 44-45.

[2] طلال الجحاوي وسالم الزوبعي، **مرجع سبق ذكره**، ص46-47

1/ التكلفة التاريخية: تسجل المبلغ الذي دفع أو ما يعادله للحصول على أصل أو موجود بتاريخ الحصول، وتسجيل الالتزامات بمبلغ المتحصلات المستلمة مقابل الدين أو في بعض الأحيان (مثل الضرائب على الدخل) بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد المتوقع أن يدفع لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط؛

2/ التكلفة الجارية: تسجل الأصول بمبلغ النقد المفترض دفعه للحصول على نفس الأصل في الوقت الحاضر، وتسجل الالتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد الدين في الوقت الحاضر؛

3/ القيمة القابلة للتحقق: (القابلة للتسديد) تقيد الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة، وتقيد الالتزامات بقيمة سدادها أي المبالغ غير المخصومة النقدية أو ما يعادل النقدية التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط؛

4/ القيم الحالية: تقيد الأصول بالقيمة المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن السياق العادي للنشاط، ويعد الالتزام بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي من المتوقع أن يحتاج إليها لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط.

المبحث الثالث: الإطار النظري للقياس المحاسبي للأداء الاجتماعي

يعتبر القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي ذو أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسات كونه يسمح بمتابعة وتقييم مسؤولية المؤسسة الاجتماعية وقياس فعالية المؤسسة في تحقيقها، وبالتالي سوف يتم في هذا المبحث التطرق أولا إلى قياس ومعالجة التكاليف والمنافع الاجتماعية، ثم نتطرق إلى معايير قياس الأداء الاجتماعي، وفي الأخير نذكر المؤشرات التي تقيس الأداء الاجتماعي.

المطلب الأول: قياس ومعالجة التكاليف والمنافع الاجتماعية

إن توفير المعلومات الاجتماعية بالشكل الذي يحقق الهدف من استخدامها، لا يمكن أن يكون إلا من خلال عملية قياس ما يترتب عن الأنشطة الاجتماعية من تكاليف ومنافع، لذلك فإن المشكلة الحقيقية التي تواجه بناء أي نموذج للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي مشكلة قياس كل من التكاليف والمنافع للمسؤولية الاجتماعية.

الفرع الأول: أساس قياس التكاليف الاجتماعية: هناك وجهتان لتعريف التكاليف الاجتماعية، تمثل الاولى وجهة النظرة المحاسبية في حين تمثل الثانية وجهة النظرة الاقتصادية.

فمن وجهة النظرة المحاسبية فإن التكاليف الاجتماعية تمثل المبالغ التي تنفقها المنشآت ولا يتطلبها نشاطها الاقتصادي، وتتصف هذه التكاليف عادة بعدم حصول المنشأة على منفعة، أو عائد اقتصادي مباشر مقابلا. فالتكاليف الاجتماعية طبقا لهذه النظرية تمثل المبالغ التي تم انفاقها نتيجة لالتزام المنشأة ببعض المسؤوليات الاجتماعية اختياريا أو تطبيقا لقوانين الدولة. ومن الواضح أن الأخذ بهذا المفهوم سيؤدي الى اعتماد اساس التكلفة الفعلية في القياس.

أما من وجهة النظرة الاقتصادية، فان التكاليف الاجتماعية هي قيمة ما يتحمله المجتمع من اضرار او تضحيات نتيجة لممارسة المنشأة لنشاطها الاقتصادي، فقد يترتب على هذا النشاط تلوث الهواء أو المياه أو تشويه الجمال البيئي. اي أن التكلفة الاجتماعية تمثل الأعباء التي القيت على عاتق المجتمع نتيجة للآثار الاقتصادية السلبية الخارجية، فتلوث الهواء في المنطقة التي تقع فيها المنشأة يؤثر في صحة المواطنين المقيمين في هذه المنطقة، ويترتب عليه تكلفة اجتماعية وبذلك فهي تمثل قيمة ما يضحي به المجتمع من سلع وخدمات لإنتاج مجموعة

اخرى من السلع والخدمات، وعليه فان تبني هذا المفهوم سيؤدي الى اعتماد اساس تكلفة الفرصة البديلة بدلا من اساس التكلفة الفعلية.[1]

الفرع الثاني: المعالجة المحاسبية للتكاليف الاجتماعية: فهناك من ينادي بضرورة التفرقة بين التكاليف الاجتماعية التي يترتب عليها خدمة للمنشأة، وبين التكاليف التي يترتب عليها خدمة للبيئة المحيطة بالمنشأة أو المجتمع ككل. ويقترح معالجة النوع الأول على أنها عبء على الأرباح، ومعالجة النوع الثاني على أنها توزيع للأرباح، وذلك على اساس أن التكاليف التي يترتب عليها خدمة للمنشأة، تستهدف أساسا لتحسين الانتاجية أو زيادتها أو زيادة درجة رضا وولاء العاملين أو زيادة ولاء العملاء...الخ. أي أنها تستهدف تحقيق الايراد أو تحسينه، وبالتالي فلابد من تحميلها عليه، بينما التكاليف التي يترتب عليها خدمة للبيئة أو المجتمع لأسباب تنجم عن أعمال المنشأة، فهي تكاليف لا علاقة لها بتحقيق الإيراد، فالإيراد يتحقق من التكاليف المستنفذة التي تنجم عنها منفعة للمنشأة. وعليه فانه يجب اعتبارها توزيعا للربح وليس عبئا عليه. وخلافا لهذا الرأي فهناك من يرى ان كافة بنود التكاليف الاجتماعية دون تمييز هي تخصيص للربح، يرتفع إلى مستوى توزيع الأرباح.[2]

الفرع الثالث: قياس المنافع الاجتماعية: على الرغم من ضرورة الاهتمام بالإفصاح عن المنافع التي تنشأ نتيجة اطلاع المنشآت بالأنشطة الاجتماعية بوصفها تعبر عن الآثار الخارجية الموجبة التي تعود على المجتمع والمنشأة على حد سواء من جهة، ولأنها تمثل الجزء المكمل لمعادلة قياس الاسهام الاجتماعي الذي يعد واحدا من أهم مؤشرات تقييم مدى مساهمة المنشآت في تطوير المجتمع من جهة ثانية، ولان الاهتمام بالتكاليف الاجتماعية دون المنافع يؤدي إلى تضخيم التكاليف، وبالتالي تخفيض الأرباح وما يترتب على ذلك من ظهور مركز مالي غير ملائم للمنشآت التي تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية مقارنة بتلك التي لا تتحمل هذه المسؤوليات من جهة ثالثة، إلا أننا لا نرى ضرورة تضمين نموذج المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والمنافع الاجتماعية، وذلك للصعوبات التي تواجه عملية قياسها كميا وترجمتها في صورة نقدية، والتي يمكن الاستدلال عليها من أراء الباحثين بهذا الخصوص، والتي منها:[3]

- إن عملية القياس المنافع الاجتماعية ليست سهلة لأنها لا تخضع للسوق، ولا توجد معدلات تسعير ملائمة لهذه المنافع؛
- عند قياس المنافع الاجتماعية يمكن استخدام القيم السوقية، وذلك عن طريق ايجاد علاقة بين البرامج الاجتماعية والفائدة الناتجة عنها، مثل قيمة السلع والخدمات الممنوحة للعاملين في السوق، وقيمة

[1] مؤيد الفضل وأخرون، **المشاكل المحاسبية المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، الأردن، 2002، ص 177- 178.

[2] مؤيد الفضل وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص180.

[3] مؤيد الفضل وآخرون، **نفس المرجع**، ص182.

الأرض الممنوحة للمجتمع من المنشأة لاستخدامها كحديقة، وقيمة الثروة السمكية الممنوحة للمجتمع في حالة ازالة التلوث من الانهار؛

- إن من صعوبات التي تواجه عملية قياس المنافع الاجتماعية، هي أن بعض هذه المنافع لا يمكن قياسها باستخدام وحدة النقد، وإنما التعبير عنها اما بالقياس غير النقدي او التعبير عنها في شكل وصفي، مثل ارتفاع المستوى الثقافي أو العلمي. اما المنافع الاجتماعية التي يمكن قياسها أو التعبير عنها بشكل نقدي، فان الاساليب التي اقترحت للقياس في هذا الخصوص والتي منها على سبيل المثال عائد تدريب الموارد البشرية، لا تزال في بداية الطريق، ولم تتطور بعد بالدرجة التي يمكن الاعتماد عليها كمقاييس محاسبية مقبولة قبولا عاما.

المطلب الثاني: معايير قياس الأداء الاجتماعية

يرى البعض أن المعايير المحاسبية العامة التي وضعتها جمعية المحاسبين الأمريكية عام 1963م ونشرت في عام 1966م هي أنسب أسلوب وعلى هذا الأساس فإن المعايير الاجتماعية المقترحة كالتالي:[1]

1/ معيار الصلاحية: حيث لابد أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية المتعلقة بالنشاط الاجتماعي وثيقة الصلة والارتباط بالهدف من استخدامه وأن تعكس التقارير الاجتماعية الأثر الاجتماعي للأنشطة المطلوب قياس نتائجها لجميع أصحاب المصلحة والأطراف الاجتماعية المستفيدة بصورة حقيقية تبعث على الثقة وفي الوقت المناسب وبشكل يحقق الأهداف المرجوة من أعداد القوائم الاجتماعية الختامية.

2/ معيار الخلو من التميز: يتبلور مضمون هذا المعيار في ضرورة تحديد الحقائق والتقارير عنها بنزاهة وتجرد وبحيث لا تنطوي على أي تحيز بالتضمين أو استخدام طرق القياس التي يظهر بها التميز واضحا والاعتماد على طريقة موضوعية للقياس المحاسبي سواء للتكاليف أو للعوائد الاجتماعية.

3/ معيار السببية: مضمون هذا المعيار يكمن في ضرورة تبيان أسباب تحقق أو عدم تحقق الأهداف الاجتماعية حتى يمكن الوصول إلى درجة الإقناع العام و إشباع حاجة طالبي المعلومات الاجتماعية وكذلك حق المجتمع في أن يعرف النتائج الاجتماعية لنشاط المنظمة.

4/ معيار التكلفة الاجتماعية التاريخية: يقابل هذا المعيار (مبدأ التكلفة التاريخية) المتعارف عليه في مجال القياس المحاسبي للنشاط الاقتصادي وبالرغم من تعرضه للنقد الشديد إلا أنه في ظل القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي يتوقع أن تزداد أهمية هذا المعيار لما يتحقق عنه قدر ليس بالقليل من الموضوعية والقابلية للمقارنة.

[1] يوسف بوخلخال، **المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المحاسبة الاجتماعية**، مداخلة بالملتقى الدولي منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، 15/14 فيفري 2012، ص4-5.

5/ معيار العائد الاجتماعي: و يمكن أن يحل هذا المعيار في مجال المحاسبة الاجتماعية بدلا من مبدأ تحقيق الإيراد في مجال المحاسبة المالية، لأنه يتسع ليشمل العوائد الاجتماعية غير القابلة للقياس النقدي المباشر ولا يوجد لها سعر في السوق.

6/ معيار مقابلة العوائد الاجتماعية بالتكاليف المسببة لها: يقابل هذا المعيار مبدأ مقابلة الإيرادات بالتكاليف في حالة المحاسبة المالية، يعني مقابلة العوائد الاجتماعية لكل نشاط اجتماعي تحت كل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية بالتكلفة التي أحدثت هذا العائد ويتسع ليشمل الأساليب المستحدثة في القياس الاجتماعي أو التكاليف الاجتماعية.

المطلب الثالث: المؤشرات التي تقيس الأداء الاجتماعي

هناك أربعة مؤشرات أساسية يتم من خلالها تقييم المسؤولية الاجتماعية، وهي:[1]

1/ مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة: ويشمل جميع تكاليف الأداء بخلاف الأجر الأساسي الذي تقدمه المنشأة للعاملين لديها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع أو طبيعة أعمالهم وتقوم المنشأة بالالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لإنشاء وتعميق حالة الولاء والانتماء للعاملين كالاهتمام بحالتهم الصحية وتدريبهم وتحسين وضعهم الثقافي والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم وما إلى ذلك؛

2/ مؤشرات الأداء الاجتماعي لحماية البيئة: ويشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحى بها لحماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل المنشأة داخل نطاقه الجغرافي، حيث تحاول جاهدة درئ الأضرار عن البيئة المحيطة والمتولدة من أنشطتها الصناعية، وهكذا تشمل على تكاليف حماية تلوث الهواء والبيئة البحرية والمزروعات والأعشاب الطبيعية وتلوث المياه وما إلى ذلك؛

3/ مؤشرات الأداء الاجتماعي للمجتمع: ويتضمن كافة تكاليف الأداء التي تهدف إلى إسهامات المنشأة في خدمة المجتمع مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات للمنشآت التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية ثم تكاليف الإسهامات في برامج التعليم والتدريب الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية وما إلى ذلك؛

4/ مؤشرات الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج: وتشمل كافة تكاليف الأداء التي تنصب في خدمة المستهلكين حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير ثم تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع وتدريب وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدمة إلى المستهلكين.

[1] العاني حارس كريم، **دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية**، دراسة تطبيقية في مملكة البحرين، المؤتمر العلمي الرابع "الريادة والإبداع"، كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، 16/15 مارس 2005، ص9.

ان المؤشرات الواردة أعلاه لا يمكن أن تدخل حيز التطبيق العملي ما لم تحظى بمعلومات محاسبية واضحة ودقيقة على مستوى المنشأة والبيئة والمجتمع ككل. لقد أكد أحد الباحثين على ضرورة الاعتماد على معلومات محاسبية صريحة وواضحة لكافة التكاليف والمنافع الاجتماعية المؤثرة على بيئة ومحيط الاستثمار.

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

تناولت الكثير من الدراسات العربية والأجنبية موضوع المسؤولية الاجتماعية من زوايا متعددة، فيما يلي نعرض بعضا من هذه الدراسات السابقة وأهم النتائج التي توصلت إليها.

المطلب الأول: الدراسات العربية

1/ دراسة (يوسف هارون خميس محمد) بعنوان "دور القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف الاجتماعية في رفع كفاءة الأداء المالي لمنشآت الأعمال"، رسالة الماجستير، المحاسبة والتمويل، جامعة السودان، 2015: تناول البحث دور القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف الاجتماعية في رفع كفاءة الأداء المالي للمنشآت. تمثلت مشكلة البحث في عدم اهتمام القائمين على أمر منشآت الأعمال في السودان، بأهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف الاجتماعية الذي تلعبه منشأتهم والمردود الإيجابي للوفاء بالمسؤولية الاجتماعية من قبل منشآت الأعمال وبالتالي على أداءها بصفة عامة، بالإضافة إلى عدم إدراكهم لأهمية قياس التكاليف الاجتماعية والأسس المتبعة في هذا القياس وكيفية الإفصاح عنها.

تكمن أهمية البحث في التعريف بالمسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال وأهمية الوفاء بها من قبل المنشآت، وبيان النماذج المحاسبية الخاصة بقياس التكاليف الاجتماعية وكيفية تطبيقها للإفصاح عن الأداء الاجتماعي.

كما هدف البحث إلى دراسة أسس القياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال، معرفة العلاقة بين القياس والإفصاح عن التكاليف الاجتماعية ورفع كفاءة الأداء المالي في المنشآت.

2/ دراسة (أحمد بن عبد القادر القرني) بعنوان "معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في السعودية"، المجلة الأردنية في أدارة الأعمال، العدد 3، 2014: تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على أهم معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الأعمال في المملكة العربية السعودية. ولتحقيق هذا الغرض قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية على عينة من مراجعي الحسابات وبعض مسؤولي المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص واختبار عدد من القروض باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية. تم توزيع (210) استمارة استبيان على عينة الدراسة، بلغ عدد العائد منها والصالح للتحليل (100) استمارة تمثل (48%) من إجمالي ما تم توزيعه. اتضح من نتائج التحليل الإحصائي وجود عدد من المعوقات التنظيمية والتشريعية، العلمية والمهنية، والثقافية والاجتماعية، والمالية والإدارية. وفي ضوء هذه النتائج قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات من أهمها بناء إطار تنظيمي لممارسة المسؤولية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية.

3/ دراسة (سعيدي سياف حنان) بعنوان "القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية"، رسالة الماجستير، علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر ،2014/2013: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام المؤسسات الصناعية بقياس التأثيرات البيئية والإفصاح عنها محاسبيا في قوائمها المالية، بالاعتماد على مؤسسة الإسمنت حامة بوزيان – SCHB– قسنطينة كدراسة حالة، وجاءت نتائج الدراسة بجانبيها النظري والميداني لتبين ما يلي:

- التلوث البيئي من أهم التأثيرات البيئية، وأن إيلاء هذا الأثر البيئي الأهمية الكافية من الدراسة والبحث يؤدي بالنتيجة إلى احتواء تأثيرات الجوانب الأخرى؛
- المعلومات المتعلقة بالأداء البيئي للمؤسسات الصناعية هي ذات طبيعة كمية ومالية، مما يجعلها تؤثر تأثيرا مباشرا في المركز المالي للمؤسسة وفي نتيجة نشاطها؛
- المؤسسة محل الدراسة لا تلتزم بالقياس المحاسبي لتأثيراتها البيئية والإفصاح عنها في قوائمها المالية، وذلك راجع لعدة معوقات تحد من قيامها بذلك، والتي تتوزع بين معوقات تنظيمية وتشريعية، معوقات علمية ومهنية، وأخرى ذات الصلة بالجانب الإداري والمالي.

4/ دراسة (بن سنة عادل) بعنوان "اشكالية القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية"، مذكرة ماستر، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2014/2013: تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أداة تمد المستفيدين ومتخذي القرارات بالمعلومات المحاسبية المتعلقة بالجانب الاجتماعي، لإعطاء صورة متكاملة عن أداء المؤسسة بحيث تضم بيانات تتعلق بالأداء الاجتماعي إلى جانب البيانات والمعلومات المالية الأخرى.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، والوقوف على مدى اهتمام هذه المؤسسات بمجالات المسؤولية الاجتماعية والافصاح عنها، ودراسة آليات تطبيقها. وذلك باستعمال استبانة وزعت على مسؤولي المؤسسات المتواجدة في المنطقة الصناعية بولاية برج بوعريريج، وعدد من محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة بالولاية.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك صعوبات في تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم توفر قوانين وأنظمة تلزم بها، وكذا كون النظام المحاسبي المالي لا يوفر الأرضية لتطبيق هذا النوع من المحاسبة.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1/ دراسة (Brarenco)، 2008 بعنوان: "الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمصارف البرتغالية في مواقعها الالكترونية": هدفت الدراسة إلى معرفة مدى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمصارف البرتغالية في مواقعها الالكترونية لعامي 2004 و2005، ومقارنتها بالإفصاح المحاسبي الاجتماعي في التقارير السنوية المنشورة في نفس الأعوام في الصحف التقليدية.

وبينت الدراسة أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أداة مهمة في الحوار بين الشركات والمجتمع المحيط. كما بينت أن المصارف الكبيرة الحجم تولي اهتمام أكبر بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وأوصت الدراسة بضرورة إفصاح جميع المؤسسات عن المسؤولية الاجتماعية، سواء صغيرة الحجم أو الكبيرة، جنبا إلى جنب مع المعلومات الاقتصادية.

2/ دراسة (C.V.Baxi & Rupamanjari Sinha Ray, 2009) بعنوان " Corporate Social & Environmental Disclosures & Reporting": أجريت هذه الدراسة لعينة مكونة من 10 وحدات اقتصادية هندية لدراسة مستوى الإفصاح فيها إذ أوضحت الدراسة أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية الطوعي للوحدات الاقتصادية يتزايد وأن هنالك عدة أهداف للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يشمل كل من ان حملة الأسهم يطالبون بتحقيق الأرباح الشرعية، ويحسن من سمعة ومصداقية الوحدات الاقتصادية، ويروج للعلامة التجارية وحصة السهم بالسوق، ويؤسس ترابطا بين الأداء المالي والاجتماعي، ويطور المعارف والمهارات التنظيمية، وتوصلت الدراسة إلى أن الوحدات الاقتصادية الهندية لا تقوم بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وإنما تقوم بإعداد تقارير وصفية عن ذلك.

3/ دراسة (Torbjorn Tagsson and others,2009) بعنوان " What Explains the Extent and Content of social and environmental Disclosures on Corporate Websites: A Study of Social and Environmental Reporting in Swedish Listed Corporations"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة محتوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية على المواقع الإلكترونية لها في السويد ومعرفة العلاقة بين حجم وربحية الوحدة الاقتصادية وبين مستوى الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية، واستندت الدراسة إلى المعلومات المالية التي تقوم الوحدات الاقتصادية بنشرها على المواقع الالكترونية وتوصلت الدراسة أن الوحدات الاقتصادية العاملة ضمن القطاع العام تفصح عن مسؤولياتها الاجتماعية بصورة أكبر من الوحدات الاقتصادية العاملة ضمن القطاع الخاص وأيضا إن هنالك علاقة ايجابية بين حجم الوحدات الاقتصادية وربحيتها مع مستوى الإفصاح الذي تقوم به على المواقع الإلكترونية وان الوحدات الاقتصادية التي

تعمل بالصناعات الغذائية تفصح عن المعلومات الأخلاقية بنسبة أكبر من الوحدات العاملة في الصناعات الأخرى.

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

اهتمت غالبية الدراسات السابقة بالإطار النظري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، حيث تناولت مشكلة القياس المحاسبي لبعض الأنشطة الاجتماعية بصورة وصفية إنشائية عن طريق توزيع الاستبيان على المسؤولين، في حين جاءت هذه الدراسة تكملة لسابقاتها، حيث هدفت إلى التعرف على واقع القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وكذا الوقوف على إدراك المؤسسات بمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

خلاصة الفصل:

تشير المسؤولية الاجتماعية إلى كونها التزام أخلاقي بين المنشأة من جهة وأصحاب المصالح والمجتمع عامة من جهة أخرى، بحيث تسعى المنشأة من خلال هذا الالتزام الأخلاقي إلى تقوية الروابط بينها وبين المجتمع، من شأنه أن يجعلها طرفا فاعلا ومساهما في تنمية المجتمع وخدمته. وهذا بدوره يعزز مكانة المنشأة في أذهان المستهلكين ويحسن من أدائها المستقبلي ويديم استمرارها في السوق.

مما أدى إلى اهتمام بالقياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، حيث أن القياس المحاسبي الاجتماعي ما هو إلا تعبير نقدي عن الأنشطة الاجتماعية، والتي يمكن قياسها بمقاييس نقدية وتحديد أثارها على القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية والتشريعات الاجتماعية، من خلال الافصاح المحاسبي الذي يعتبر أمرا في غاية الأهمية، لأن المحاسب يستطيع من خلاله التعبير عن جهوده في توفير المعلومات المحاسبية الاجتماعية للمستفيدين منها وعرضها بصورة ملائمة حيث تعكس صورة المنشأة كما تساهم في اتخاذ القرارات.

الفصـــل الثاني

الأدبيات التطبيقيـــة

- ❖ **المبحث الأول: الأدوات المستخدمة في الدراسة**
- ❖ **المبحث الثاني: عرض خصائص العينـــة**
- ❖ **المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات**

تمهيد:

بعد التطرق للدراسة والتحليل لمختلف الجوانب النظرية ذات العلاقة بموضوع الدراسة والمتمثل في القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي بين الإطار النظري والواقع العملي بدراسة عينة من المؤسسات، سيتم من خلال هذا الفصل التطبيقي إسقاط العناصر النظرية على أرض الواقع من خلال مجموعة مؤسسات بولاية الوادي، نموذجا للدراسة، ولا يمكن القيام بهذه الدراسة دون إتباع إجراءات منهجية تسمح بتحديد الخطوات التي يجب المرور بها والمعلومات التي يمكن الحصول عليها، وسنحاول التطرق إلى الإطار الميداني للبحث من خلال عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية.

حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسيين حيث تضمن المبحث الأول الأدوات المستخدمة في الدراسة، والمبحث الثاني تضمن عرض خصائص العينة، أما المبحث الثالث استخلصنا فيه تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: الأدوات المستخدمة في الدراسة

نسعى من خلال هذا المبحث إلى توضيح أداة الاستبيان المستخدم في الدراسة وآلية تصميم الاستبيان وهيكل الاستبيان والهدف من استخدامه

المطلب الأول: تصميم استمارة الاستبيان

يعتبر الاستبيان: "الأداة الأكثر استخداما في البحوث الاجتماعية والإنسانية إذ يعتبر وسيلة لجمع البيانات من خلال احتوائه على مجموعة من الأسئلة أو العبارات، ويطلب من المستجوبين الإجابة عليها ويتم توزيع الاستبيان عادة باليد أو من خلال إرسالها إلى المستجوبين عبر البريد وغيرها" [1].

من خلال هذه المرحلة قمنا بتصميم أسئلة الاستبيان بصفة بسيطة، بحيث تكون سهلة وقابلة للفهم من قبل المستجوبين، بحيث تسمح لنا هذه الأسئلة بالإجابة على فرضيات البحث.

تمثل استمارة الاستبيان الأداة الرئيسية التي تم الاعتماد عليها في الدراسة لجمع البيانات والمعلومات من الواقع، والمتمثلة في أراء وجهات نظر موظفي حول مشكلة الدراسة.

- ولكي تكون الاستمارة دقيقة ومنظمة في شكلها العلمي من حيث البساطة والوضوح والمضمون، فقد تم تصميمها على ثلاثة مراحل:

تعتبر هذه المرحلة الخطوة الأولى في إعداد الاستمارة، وانطلاقا من الجانب النظري تم صياغة مجموعة من الأسئلة مراعين في ذلك إشكالية البحث والفرضيات الموضوعية، ولقد راعينا في إعداد الأسئلة ما يلي:

- ✓ استعمال لغة سليمة؛
- ✓ صياغة أسئلة بسيطة وغير قابلة للتأويل؛
- ✓ ترتيب الأسئلة وتسلسلها وربطها بالأهداف الموجودة من الدراسة الميدانية.

قمنا بتصميم وتوزيع استبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة، وذلك بناء على فرضيات الدراسة ومتغيراتها المستقلة، ويتكون هذا الاستبيان من قسمين على النحو التالي:

القسم الأول: وهو عبارة عن السمات الشخصية والوظيفية عن المستجيب (المستوى التعليمي، الخبرة المهنية، المركز الوظيفي، التخصص، حجم المؤسسة، نوع المؤسسة).

[1] طويطي مصطفى، وعيل ميلود، مطبوعة جامعية موسومة بـ" **أساليب تصميم وإعداد الدراسات الميدانية – منظور إحصائي –**"، معتمد من طرف المجلس العلمي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، بتاريخ 30 جوان 2014، متوفر بالرابط http://dspace.univ-bouira.dz:8080/jspui/handle/123456789/3327 ص28

القسم الثاني: وهو عبارة عن محاور الدراسة وتتكون الاستبانة من 28 فقرة موزعة على أربعة محاور، كما هو موضح في الملحق رقم 1 (الاستمارة).

- **المحور الأول**: الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية ويتكون من (10) فقرات.
- **المحور الثاني**: الوعي بمزايا القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي ويتكون من (06) فقرات.
- **المحور الثالث**: توفير متطلبات القياس المحاسب للأداء الاجتماعي ويتكون من (05) فقرات.
- **المحور الرابع**: تحديات القياس المحاسب للأداء الاجتماعي ويتكون من (07) فقرات.

كما وضحنا سابقا فإنه روعي في صياغة عبارات الاستبيان طريقة تتيح للمستجوبين فرصة الإجابة عنها بكل وضوح ووفقا للدراسات السابقة فإن معظمها تعتمد على مقياس ليكارت* (Likert Scale) الخماسي، بحيث يقابل كل عبارة قائمة تحمل الاختيارات التالية: (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) وتمثل رقميا (1، 2، 3، 4، 5) على التوالي:

جدول رقم (2-1): توزيع درجات مقياس ليكارت الخماسي

بدائل القياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة / الترميز	01	02	03	04	05

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مقياس ليكارت (Likert Scale)

لإعداد دليل الموافقة لتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبيان 1، فانه تم الاعتماد على الأدوات الإحصائية التالية: المدى، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري.

حيث المدى: لتحديد مجالات لمقياس ليكارت الخماسي المستخدم في استبيان الدراسة، حيث تم حساب المدى ويساوي = (أعلى درجة في مقياس – أدنى درجة في مقياس)، 4 = (5-1).

وللحصول على طول الفئة للتنقل بين المجالات الموافقة نقوم بقسمة المدى على عدد درجات الموافقة وذلك على النحو التالي: طول الفئة = (المدى / عدد درجات المقياس)، طول الفئة 0.8 = (4/5) وبإضافة هذه القيمة في كل مرة للحد الأدنى لدرجة الموافقة نحصل على الحد الأعلى لكل مجال مثلا: 1.80 =1+0.8 فنحصل على مجال [1-1.80] الذي من خلاله يتم معرفة مجال الموافقة، وتفيد هذه العملية التعرف على موقف المشترك لإجمالي أفراد العينة على كل عبارة وعلى كل محور حيث نحصل على المجالات كما يلي :

* **مقياس ليكارت**: "يعود أساس ظهور هذا المقياس إلى الباحث Resis Likert وهو مقياس نفسي يستخدم عموما في الاستبيانات، وهو المقياس الأكثر شيوعا في الاستخدام خاصة في البحوث النفسية، وعند الإجابة على مقياس ليكارت يقوم المبحوثين بتحديد مستوى موافقتهم على بنود التي تضمنها الاستبيان... ويعرف البند وفقا لمقياس ليكارت بانه عبارة بسيطة يتم سؤالا لمبحوث للتقييم وذلك اعتمادا على المعايير الموضوعية او الشخصية والتي يمتلها ورؤيته المسبقة حول ذلك، وبشكل عام فأن مستوى الموافقة أو عدم الموافقة هو ما يتم قياسه في هذا المقياس... وفي الغالب يتكون مقياس ليكارت من خمسة مستويات مرتبة يطلب الإجابة عليها". نقلا عن المرجع مصطفى طويطي، وعيل ميلود: المرجع السابق، ص 51.

جدول رقم (2–2): تحديد الاتجاه المستجوبين حسب قيم المتوسط الحسابي

مجال المتوسط الحسابي	درجة الموافقة	الاتجاه (التقييم)
من 01 إلى 1.80 درجة	غير موافق بشدة	درجة منخفضة جدا
من 1.81 إلى 2.60 درجة	غير موافق	درجة منخفضة
من 2.61 إلى 3.40 درجة	محايد	درجة متوسطة
من 3.41 إلى 4.20 درجة	موافق	درجة عالية
من 4.21 إلى 5 درجة	موافق بشدة	درجة عالية جدا

المصدر : طويطي مصطفى، وعيل ميلود، مطبوعة جامعية موسومة بـ" **أساليب تصميم وإعداد الدراسات الميدانية – منظور إحصائي –**"، معتمد من طرف المجلس العلمي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، بتاريخ 30 جوان 2014، متوفر على الرابط: http://dspace.univ-bouira.dz:8080/jspui/handle/123456789/3327 . ص110-111.

إضافة إلى تحديد اتجاهات العينة نحو مدى موافقتهم على عبارات الاستبيان فإننا أيضا نقوم بترتيب العبارات من خلال أهميتها في المحور بالاعتماد على أكبر قيمة متوسط حسابي في المحور وعند تساوي المتوسط الحسابي بين عبارتين فإنه يأخذ بعين الاعتبار أقل قيمة للانحراف المعياري بينهما.

المطلب الثاني: تحديد نوع توزيع بيانات المستجوبين وأساليب المعالجة الإحصائية

1. تحديد نوع توزيع بيانات المستجوبين نحو محاور الاستبيان:

بعد جمع بيانات المستجوبين وترميزها وإدخالها في برنامج spss فإنه قبل تحليل البيانات يجب تحديد ما إذا كانت بيانات المستجوبين على مضمون متغيرات الدراسة التي يتم دراستها تتبع التوزيع الطبيعي أم التوزيعات الاحتمالية الأخرى. وهناك عدة طرق إحصائية للكشف عن نوع توزيع بيانات الاستبيان وهي: طريقة اختبار Kolmogorov-Smirnov، وطريقة اختبار Shapiro-Wilk وبالاستعانة ببرنامج spss وعند إجراء استكشاف نوع توزيع البيانات فإن اختبار (Tests of Normality) يعطي لنا مخرجات معا لكل من اختبار Kolmogorov-Smirnov، واختبار Shapiro-Wilk في جدول واحد. وبأي منهما نستدل على نوع التوزيع؟ وهنا سنعتمد على القاعدة التالية: أن اختبار Kolmogorov-Smirnov يستخدم إذا كان عدد العينة أكبر أو يساوي 50، في حين نستدل بنتائج اختبارShapiro-Wilk إذا كان عدد العينة أقل من 50 [1].

[1] أبو زيد، محمد خير سليم ،**أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية SPSS**، الرياض، دار جرير للنشر والتوزيع ،2005، ص 156.

2. تحديد الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم إخضاع البيانات إلى عملية التحليل الإحصائي بالاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS: Statistical Package for the Social Sciences (SPSS: V21) وتم الاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية كما هو موضح فيما يلي:

جدول رقم (2–3): يبين شرح أساليب الاحصائية لتحليل البيانات واختبار الفرضيات الدراسة

الأداة الاحصائية	وصفها
التكرار والنسبة % والرسوم البيانية	لوصف أفراد عينة الدراسة
معامل ألفا كرونباخ	اختبار ثبات الاستبيان
معامل ارتباط بيرسون	لاختبار صدق الاستبيان
المتوسط الحسابي	وهو متوسط مجموعة من القيم، أو مجموع القيم المدروسة مقسوم على عددها، وذلك بغية التعرف على متوسط إجابات المستجوبين حول الاستبيان ومقارنتها بالمتوسط الفرضي المقدر بـ (3) لأن التنقيط يتراوح من (01) إلى (05)، والمتوسط يساعد في ترتيب العبارات حسب أعلى قيمة له.
الانحراف المعياري	وذلك من أجل التعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة اتجاه كل فقرة أو محور، ويوضح التشتت في استجاباتهم فكلما اقتربت قيمته من الصفر هذا يعني تركز الإجابات وعدم تشتتها، كما أنه يفيد في ترتيب العبارات أو العبارات لصالح الأقل تشتتا عند تساوي المتوسط الحسابي بينها.
اختبار T (one Sample t-test)	لمعرفة الدلالة الإحصائية (دال أو غير دال) في اختبار الفرضيات (الإحصاء الاستدلالي) ويفيد هذا الاختبار (one sample t-test) في الكشف عن ما إذا كان هناك فرق جوهري (دال إحصائيا) بين المتوسط الحسابي Xلإجابات أفراد العينة والمتوسط الفرضي (X=03)
مستوى الدلالة 0.05	يتم اختبار الفرضية على مستوى دلالة محدد ومستوى الدلالة الشائع الاستخدام في الدراسات السابقة هو 0.05 وهو ما يعرف بقيمة ألفا، أي أنه يتم اختبار الفرضية الصفرية على مستوى الدلالة ألفا تساوي 0.05 ويعني ذلك أن احتمال الخطأ في المعاينة، يجب ألا يزيد عن 0.05 أو بمعنى آخر يقبل مقدار خطأ في صحة النتائج لا يزيد عن 0.05
مستوى المعنوية (Sig)، أو (احتمال الخطأ) (p-value)	يظهر في مخرجات البرامج الإحصائية مثل spss، وعلى أساسه يتم اختبار الدلالة الإحصائية للمؤشرات الإحصائية المحسوبة وهذا من خلال مقارنة من خلال قيمة احتمال الخطأ (Sig) المصاحبة لقيم المؤشرات الإحصائية مع مستوى الدلالة 0.05

المصدر: من إعداد الطلبة و بتصرف بالاعتماد على المرجع: طويطي مصطفى، وعيل ميلود، مرجع سبق ذكره

المطلب الثالث: صدق وثبات الاستبيان

وهنا اعتمدنا على الصدق الظاهري كمرحلة أولى ثم قيمنا الصدق والثبات عن طريق الأساليب الإحصائية كما يلي:

الفرع الأول: الصدق الظاهري

عرض الاستبيان على المشرف على هذه المذكرة، لأخذ بملاحظاته في بناء الاستبيان، والتأكد من صدق وملائمة فقرات الاستبيان لتحقيق الأهداف البحثية المتوخاة من الدراسة، حيث تم إجراء ما يلزم من حذف وتعديل، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية.

الفرع الثاني: الصدق البنائي

يقصد بصدق أداة الدراسة، أن تقيس عبارات الاستبيان ما وضعت لقياسه، وقمنا بالتأكد من صدق الاستبيان من خلال صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان.

صدق الاتساق الداخلي ووفقا لمعامل الارتباط بيرسون يهدف إلى معرفة مدى قدرة كل مجموعة من عبارات المحور على قياس متغير بوضوح حيث عندما يتم حساب معامل الارتباط بيرسون بين متغيرين فإن هذا المعامل يتراوح في كل الحالات بين (1−) و(1+)، لكن هذا المعامل لا يكتسب دلالته من قيمته المطلقة، ويتعين أن يتم تفحص دلالة معامل الارتباط بيرسون، وهذا من خلال مقارنة القيمة الاحتمالية * (sig) لكل معامل ارتباط مع مستوى الدلالة 0.05، فإذا كانت قيمة (sig) أقل أو تساوي مستوى الدلالة: 0.05 فإن معامل الارتباط بيرسون ذو دلالة إحصائية أي توجد علاقة بين العبارة ومحورها أي بعبارة أخرى أن العبارة صادقة ومتسقة لما وضعت لقياسه أي أن مضمون العبارة يتلاءم مع مفهوم المحور الذي تنتمي إليه.

1. صدق الاتساق الداخلي: للمحور الأول: والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (2−4): يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول

العبارات	المحور 1 الأسئلة من: 1 إلى: 10									
	س 1	س 2	س 3	س 4	س 5	س 6	س 7	س 8	س 9	س 10
معامل الارتباط (r)	0.469	0.466	0.396	0.657	0.576	0.393	0.488	0.561	0.491	0.465
مستوى المعنوية(sig)	0.003	0.102	0.013	0.000	0.000	0.013	0.002	0.000	0.001	0.003
مجموع العينة	39									

* **القيمة الاحتمالية** (Sig): أو ما يسمى ب (احتمال الخطأ) (P-value): تظهر في مخرجات البرامج الإحصائية مثل برنامج Spss، وعلى أساسها يتم اختبار دلالة الاحصائية لنتائج الدراسة الميدانية نقلا عن عبد الكريم بوحفص: الأساليب الإحصائية وتطبيقاتها يدويا وباستخدام Spss، الجزء 02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص: 24.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V21

من النتائج الارتباطات الثنائية المبينة أعلاه نلاحظ أن: العبارات المتعلقة بالمحور الأول تمتاز بالاتساق الداخلي (أهمية المسؤولية الاجتماعية) حيث أن علاقة الارتباط بين الدرجة الكلية وعباراتها دالة إحصائيا، إذ أن قيمة المعنوية (القيمة الاحتمالية) للقيم الإحصائية لمعاملات الارتباط بيرسون (Correlation de Pearson) المحسوبة في كل عبارة هي أقل من مستوى دلالة 0.05 .

فمثلا معامل الارتباط للعبارة رقم 01 بلغ قيمة r = 0.469 وهو دال إحصائيا حيث قيمة sig = 0.003 أقل من 0.05 ونفس المقارنة مع باقي العبارات ومنه عبارات المحور الأول صادقة ومتسقة، لما وضعت لقياسه.

2. صدق الاتساق الداخلي: للمحور الثاني: والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (2–5): يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني

العبارات	المحور2 الأسئلة من: 11 إلى: 16					
	س 11	س 12	س 13	س 14	س 15	س 16
معامل الارتباط (r)	0.459	0.622	0.620	0.707	0.628	0.681
مستوى المعنوية(sig)	0.003	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
مجموع العينة	39					

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V21

من النتائج الارتباطات الثنائية المبينة أعلاه نلاحظ أن: العبارات المتعلقة بالمحور الثاني تمتاز بالاتساق الداخلي (مزايا القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي) حيث أن علاقة الارتباط بين الدرجة الكلية وعباراتها دالة إحصائيا، إذ أن قيمة المعنوية (القيمة الاحتمالية) للقيم الإحصائية لمعاملات الارتباط بيرسون (Correlation de Pearson) المحسوبة في كل عبارة هي أقل من مستوى دلالة 0.05 .

فمثلا معامل الارتباط للعبارة رقم 11 بلغ قيمة r = 0.459 وهو دال إحصائيا حيث قيمة sig = 0.003 أقل من 0.05 ونفس المقارنة مع باقي العبارات ومنه عبارات المحور الثاني صادقة ومتسقة، لما وضعت لقياسه.

3. صدق الاتساق الداخلي: للمحور الثالث: والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (2–6): يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث

العبارات	المحور3 الأسئلة من: 17 إلى: 21				
	س 17	س 18	س 19	س 20	س 21
معامل الارتباط (r)	0.620	0.695	0.633	0.723	0.625
مستوى	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000

المعنوية(sig)					
مجموع العينة	39				

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V21

من النتائج الارتباطات الثنائية المبينة أعلاه نلاحظ أن: العبارات المتعلقة بالمحور الثالث تمتاز بالاتساق الداخلي (متطلبات القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي) حيث أن علاقة الارتباط بين الدرجة الكلية وعباراتها دالة إحصائيا، إذ أن قيمة المعنوية (القيمة الاحتمالية) للقيم الإحصائية لمعاملات الارتباط بيرسون (Correlation de Pearson) المحسوبة في كل عبارة هي أقل من مستوى دلالة 0.05 .

فمثلا معامل الارتباط للعبارة رقم 17 بلغ قيمة r = 0.620 وهو دال إحصائيا حيث قيمة sig = 0.000 أقل من 0.05 ونفس المقارنة مع باقي العبارات ومنه عبارات المحور الثالث صادقة ومتسقة، لما وضعت لقياسه.

4. صدق الاتساق الداخلي: للمحور الرابع: والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (2–7): يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الرابع

العبارات	المحور4 الأسئلة من: 22 إلى: 28						
	س 22	س 23	س 24	س 25	س 26	س 27	س 28
معامل الارتباط (r)	0.686	0.655	0.708	0.735	0.566	0.509	0.687
مستوى المعنوية(sig)	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.001	0.000
مجموع العينة	39						

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V21

من النتائج الارتباطات الثنائية المبينة أعلاه نلاحظ أن: العبارات المتعلقة بالمحور الرابع تمتاز بالاتساق الداخلي (تحديات القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي) حيث أن علاقة الارتباط بين الدرجة الكلية وعباراتها دالة إحصائيا، إذ أن قيمة المعنوية (القيمة الاحتمالية) للقيم الإحصائية لمعاملات الارتباط بيرسون (Correlation de Pearson) المحسوبة في كل عبارة هي أقل من مستوى دلالة 0.05.

فمثلا معامل الارتباط للعبارة رقم 22 بلغ قيمة r = 0.686 وهو دال إحصائيا حيث قيمة sig = 0.000 أقل من 0.05 ونفس المقارنة مع باقي العبارات ومنه عبارات المحور الرابع صادقة ومتسقة، لما وضعت لقياسه.

الفرع الثالث: ثبات وصدق أداة القياس باستخدام Cronbach Alpha

من أجل البرهنة على أن الاستبيان يقيس العوامل المراد قياسها، والتثبيت من صدقها قمنا باستخدام أسلوب كرونباخ الفا الذي يعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وهو يشير إلى قوة الارتباط

والتماسك بين فقرات المقياس، إضافة إلى أن معامل كرونباخ ألفا يزودنا بتقدير جيد للثبات، والجدول التالي يبين قيمة معامل والثبات والصدق كما يلي:

جدول رقم (2–8): نتائج اختبار ثبات وصدق الاستبانة

المحاور والأبعاد	عدد العبارات	معامل التثبيت	معامل الصدق
أهمية المسؤولية الاجتماعية	10	0.628	0.792
مزايا القياس المحاسب للأداء الاجتماعي	06	0.673	0.820
متطلبات القياس المحاسب للأداء الاجتماعي	05	0.670	0.818
تحديد القياس المحاسب للأداء الاجتماعي	07	0.766	0.875
الإجمـــــــالي	28	0.819	0.826

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spss.

تدل معاملات الثبات على ثبات المحتوى بصورة عامة نظرا لأن معامل الثبات عال ويقترب للواحد الصحيح وهذا يدل على قدرة الأداة في تحقيق أغراض الدراسة، حيث يتضح من الجدول السابق أن أعلى معامل ثبات فيما يتعلق بالمحور الرابع (القياس المحاسب للأداء الاجتماعي) هو (0.766)، بينما نلاحظ أن أقل معامل ثبات قدر بـ (0.628) ويتعلق بالمحور الأول (أهمية المسؤولية الشخصية)، بينما كان معامل الثبات لإجمالي المحاور عال جدا حيث بلغ (0.819). مما يدل على ثبات أسئلة الاستمارة، وأن الاستبيان يقيس ما استخدم لأجله.

أما معامل الصدق فهو الجذر التربيعي لمعامل الثبات ونلاحظ أن معامل الصدق لكل الأبعاد والمحاور في الدراسة تعدى 0.819 وصولا إلى 0.826 مما يعني صدق المحتوى لكل الأبعاد والمحاور.

الفرع الرابع: اختبار التوزيع الطبيعي

نستخدم هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع توزيعا طبيعيا أولا ولمعرفة ذلك نستخدم اختبارين معروفين هما Kolmogorov-Smirnov واختبار Shapiro-Wilk وهذا بوضع الفرضيتين التاليتين عند مستوى دلالة 0.05:

H_0: البيانات تتبع توزيعا طبيعيا

H_1: البيانات لا تتبع توزيعا طبيعيا

في دراستنا لدينا أربعة محاور أساسية، وبعد ادخال البيانات للبرنامج الإحصائي spss تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (2–9): اختبار التوزيع الطبيعي

المحاور	اختبار كولمجروف سيمنروف		اختبار شابيرو	
	قيمة الإحصائية	مستوى الدلالة	قيمة الإحصائية	مستوى الدلالة
أهمية المسؤولية الاجتماعية	0.109	0.200	0.968	0.315
مزايا القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي	0.155	0.019	0.946	0.061
متطلبات القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي	0.178	0.053	0.937	0.030
تحديد القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي	0.084	0.200	0.984	0.858

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج spss انظر الملحق 04.

من نتائج الجدول نلاحظ أن قيمة المعنوية لإحصائية سيمنروف لأبعاد المحور الأول والثالث والرابع كانت كلها بمستوى معنوية أكبر من 0.05 أي أنه تتبع توزيعا طبيعيا حسب اختبار سيمنروف، أما المحور الثاني فحسب اختبار سيمنروف فهو لا يتبع توزيعا طبيعيا لأن قيمة المعنوية كانت 0.019 وهي أقل من 0.05 أي نقبل الفرض البديل ونقول البعد الثاني لا يتبع توزيعا طبيعيا، وبنفس الطريقة وحسب معنوية إحصائية شابيرو فكانت أبعاد المحور الأول والثاني والرابع معنوياتهم أكبر من 0.05 عدا البعد الثالث كانت معنويته 0.030 وهي أقل من 0.05 ونقول أن كل البيانات لأبعاد المحور الأول والثاني والرابع تتبع توزيعا طبيعيا بينما البعد الثالث لا يتبع توزيعا طبيعيا.

وبعد اختبار الطبيعة وأمام هذه الحالة وبما أن العينة أكبر من 30 وحسب اختبار شابيرو لإجمالي المحاور نقول أن البيانات تقترب للتوزيع الطبيعي وهنا وجب علينا استخدام الاختبارات المعلمية للدراسة.

المبحث الثاني: عرض خصائص العينة

بعد عملية استرجاع الاستبيانات وتشفيرها في البرنامج $spss_{v.21}$ تتم عملية عرض النتائج من خلال تحديد خصائص العينة ثم معرفة اتجاهات اجابات العينة حول كل العبارات والمحاور لنصل في الأخير لاختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

المطلب الأول: توزيع أفراد العينة تبعا للمركز الوظيفي

كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (2–10): يبين توزيع العينة حسب المركز

الفئة	التكرار	النسبة
مالك مسير	03	%7.7
محاسب	04	%10.3
رئيس مصلحة	08	%20.5
عامل اداري	22	% 56.4
المجموع	39	%100

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على برنامج spss.

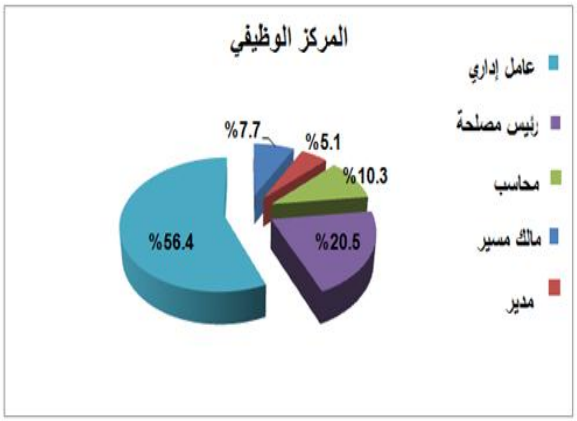

شكل رقم (2–1): يبين توزيع العينة حسب المركز

من الجدول والشكل السابقين يتضح توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي بنسب متفاوتة، حيث أن أقل نسبة المدير بـــ 5.1 % ، أما أكبر نسبة للعامل الإداري بنسبة 56.4 %.

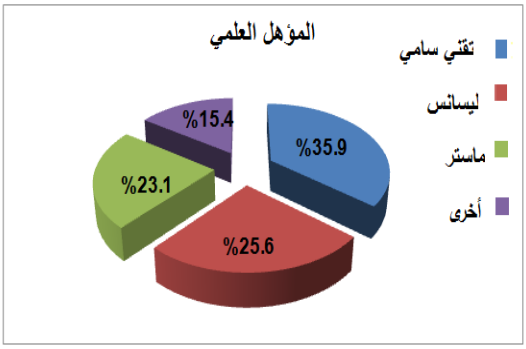

المطلب الثاني: توزيع أفراد العينة حسب نوع المؤسسة

وهي كما يوضحها الجدول التالي:

شكل رقم (2–2): توزيع عينة الدراسة حسب نوع

اسة حسب نوع المؤسسة

النسبة	رار
% 23.1	0
% 56.4	2
% 20.5	0
% 100	3

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة المؤسسات الخدماتية بلغت 56.4%، في حين بلغت نسبة المؤسسات الإنتاجية 23.1%، وفي الأخير المؤسسات ذات الملكية المختلطة بنسبة 20.5%.

المطلب الثالث: توزيع أفراد العينة تبعا للمستوى التعليمي

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على برنامج spss.

المصد

وهي كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (2–12): توزيع عينة دراسة حسب المستوى

البيان	التكرار	النسبة
تقني سامي	14	%35.9
ليسانس	10	%25.6
ماستر	09	%23.1
أخرى	06	%15.4
المجموع	39	% 100

شكل رقم (2–3): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى

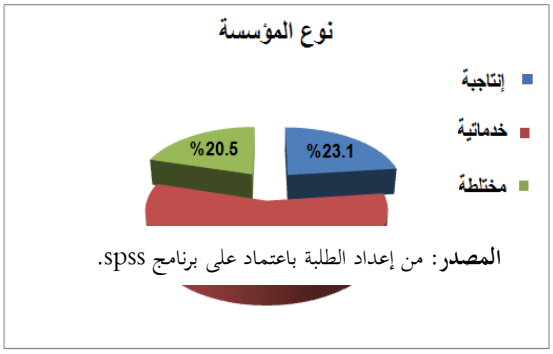

المصدر

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على برنامج spss.

مرتفعة، في حين بلغت نسبة حاملي شهادة الليسانس 25.6% ونسبة حاملي شهادة الماستر 23.1 %، ثم

تليها نسبة حاملي شهادات أخرى حيث بلغت 15.4%، أي أن أغلبية أفراد العينة لديهم مستوى جامعي وهذا ما يزيد من أهمية البحث والنتائج المتوصل إليها.

المطلب الرابع: توزيع أفراد العينة تبعا للخبرة المهنية

وهي كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (2–13): توزيع عينة دراسة حسب الخبرة المهنية

البيان	التكرار	النسبة
أقل من 06 سنوات	06	%15.4
بين 6–10 سنوات	14	%35.9
بين 11–15 سنة	08	%20.5
بين 16–20 سنة	05	%12.8
أكثر من 20 سنة	06	% 15.4
المجموع	39	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على برنامج spss.

شكل رقم (2–4): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة

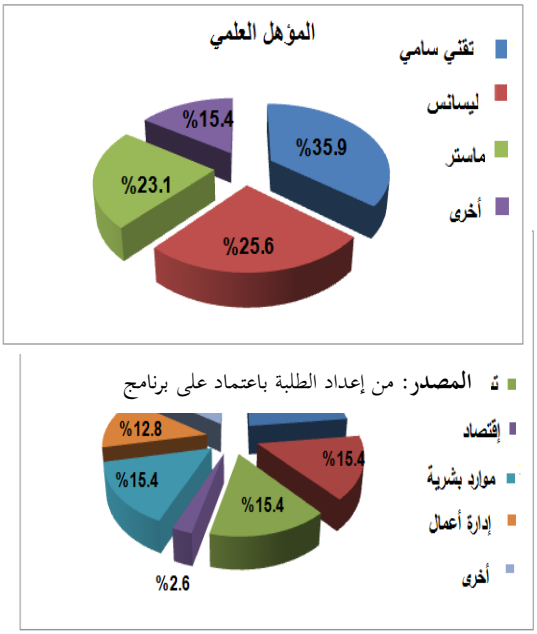

يمثل الجدول والشكل السابقين توزيع العينة حسب متغير الخبرة، حيث نجد أن أغلب أفراد العينة لديهم خبرة في العمل بين 6 و10 سنوات حيث قدرت بـ 35.9%، ثم تليها نسبة الأفراد الذين لديهم خبرة بين 11 و15 سنة بنسبة مئوية 20.5%، تليها الأفراد الذين تقل خبرتهم عن 6 سنوات وآخرين تفوق خبرتهم 20 سنة بنسبة مئوية تقدر بـ 15.4%، ثم أولئك الذين تتراوح خبرتهم بين 16 و20 سنة بنسبة مئوية 12.8%، أي أن معظم أفراد العينة خبرتهم لا تتعدى الـــ 15 سنة.

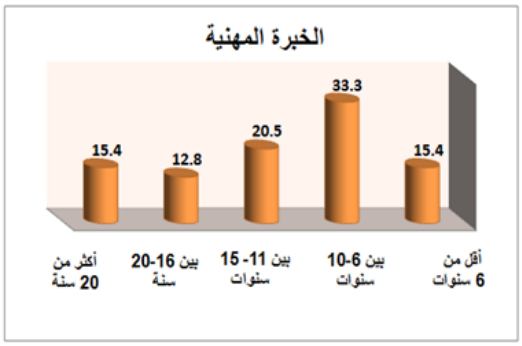

المطلب الخامس: توزيع أفراد العينة تبعا للتخصص

وهي كما يوضحها الجدول التالي:

شكل رقم (2–5): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص

النسبة
% 23.1
% 15.4
% 15.4
% 2.6
% 15.4
% 12.8

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التخصص تتساوى في كل من تخصص (مالية، تسويق، موارد بشرية، أخرى) عند نسبة 15.4%، وتخصص إدارة الأعمال 12.8% ، أما أعلى نسبة في تخصص المحاسبة 23.1%، بينما أقل نسبة كانت في تخصص الاقتصاد 2.6 %.

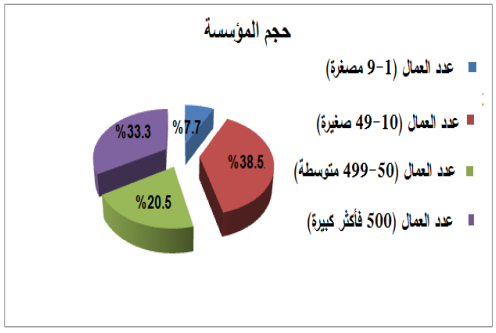

المطلب السادس: توزيع أفراد العينة تبعا لحجم المؤسسة

وهي كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (2–15): توزيع عينة دراسة حسب حجم

البيان	التكرار	النسبة
مصغرة (عدد العمال 1-9)	03	% 7.7
صغيرة (عدد العمال 10-49)	15	% 38.5
متوسطة (عدد العمال 50-499)	08	% 20.5
كبيرة (عدد العمال 500 فأكثر)	13	% 33.3
المجموع	39	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على برنامج spss.

شكل رقم (2–6): توزيع عينة الدراسة حسب حجم

أقل العمال تكون في المؤسسة الكبيرة 33.3%، بينما

المصدر:

المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات

سنتطرق إلى عرض وتحليل هاته الدراسة حسب مقياس ليكارت الخماسي، والذي سبق ذكره في المبحث الأول، وحتى تكون النتائج دقيقة وواضحة فقد تم حوصلة الاستبيان في جدول وبوبت الإجابات على حسب التسلسل للأسئلة المدرجة في الاستبيان، وتم حساب النسب المئوية المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم ترتيب العبارات حسب وجهة نظر المستجوبين اعتمادا على أكبر قيمة للمتوسط الحسابي وحسب أقل قيمة للتشتت والذي يمثله الانحراف المعياري عند تساوي قيم المتوسط الحسابي.

المطلب الأول: دراسة اتجاهات إجابات العينة حول محور تقييم القياس المحاسبي في المؤسسة

لدينا في محور تقييم القياس المحاسبي في المؤسسة أربعة محاور وسوف نفصل في كل محور على حدى لمعرفة اتجاهات الإجابات فيه حسب مقياس ليكارت الخماسي كما يلي:

1. النتائج المتعلقة حول إدراك عينة الدراسة لبعد أهمية المسؤولية الاجتماعية:

يشير الجدول التالي إلى مدى إدراك أفراد عينة الدراسة لبعد أهمية المسؤولية الاجتماعية كما يلي:

جدول رقم (2-16): اتجاه إجابات العينة لبعد أهمية المسؤولية الاجتماعية

رقم العبارة	أهمية المسؤولية الاجتماعية	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
1	تتبع مؤسستكم القوانين الملزمة لضمان سلامة العمال	4.179	0.643	2	موافق
2	الشركة لديها قوانين ملزمة للسلوك الأخلاقي	4.205	0.656	1	موافق
3	مؤسستكم على وعي بأهمية الدعم المجتمعي مثل التبرع للجمعيات الخيرية	3.128	1.080	9	محايد
4	تمتلك مؤسستكم ميزانية للعمل الاجتماعي كشركة مالية	3.410	1.229	7	موافق
5	مؤسستكم لديها خطط للتوعية الصحية من خلال الدورات الموجهة	3.538	1.072	5	موافق

	للمجتمع				
6	تلتزم مؤسستكم بالقوانين الحكومية المتعلقة بالجانب الاقتصادي	4.076	0.807	3	موافق
7	تساعد مؤسستكم في بناء البنية التحتية مثل الجسور ... الخ	2.461	1.096	10	غير موافق
8	تساهم مؤسستكم في توظيف العمالة المحلية	3.948	0.916	4	موافق
9	تهتم مؤسستكم بالحد من التلوث البيئي	3.256	0.938	8	محايد
10	حققت مؤسستكم الاستغلال الأمثل للموارد وخاصة الموارد الغير متجددة	3.461	0.682	6	موافق

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spps

يوضح الجدول أعلاه قيمة الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية لمختلف عبارات المحور الأول (أهمية المسؤولية الاجتماعية)، حيث احتلت الفقرة الثانية المرتبة الأولى بانحراف معياري يقدر (0.656) ومتوسط حسابي قدره (4.205) حيث أقرو أن مؤسساتهم لديها قوانين ملزمة للسلوك الأخلاقي، بينما احتلت الفقرة الأولى المرتبة الثانية بانحراف معيار قدره (0.643) حيث أن مؤسستهم تتبع القوانين الملزمة لضمان سلامة العمال، واحتلت الفقرة السابعة المرتبة الاخيرة بانحراف معياري قدره (1.096)

جدول رقم (2–17): إجمالي إتجاه إجابات العينة حول بعد أهمية المسؤولية الاجتماعية

أهمية المسؤولية الاجتماعية	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	القيمة المعنوية لاختبار ستودنت	الاتجاه
الإجمـــالي	3.566	0.447	0.000	موافق

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spss .

من خلال البيانات السابقة نجد أن بعد أهمية المسؤولية الاجتماعية معظم إجاباتهم كانت تتجه نحو موافق، حيث كان متوسطها الحسابي الإجمالي بقيمة (3.566) والانحراف المعياري قدره (0.447)، وهذه تقع في المجال (3.40-4.19)، أي أن الوسط الحسابي قريب من الوسط الحسابي النظري (5)، كما جاءت نتيجة اختبار ستودنت t= 7.910 وهو دال إحصائيا حيث قيمة sig = 0.000 أقل من 0.05.

وبالتالي يمكن إثبات الفرضية أي أن أهمية المسؤولية الاجتماعية تتوافق بدرجة كبيرة مع متطلبات العلمية والعملية في المؤسسات الاقتصادية.

2. النتائج المتعلقة حول إدراك عينة الدراسة لبعد مزايا القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي:

يشير الجدول التالي إلى مدى إدراك أفراد عينة الدراسة لبعد مزايا القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي كما يلي:

جدول رقم (2–18): اتجاه إجابات العينة لبعد مزايا القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي

رقم العبارة	مزايا القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
1	يساعد القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي في تحقيق أداء مالي أفضل	3.974	0.668	1	موافق

2	يساعد القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي تحسين الوضع التنافسي للمؤسسة	3.820	0.643	2	موافق
3	يساعد القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي على تمييز المجالات ذات المردود العالي من غيرها	3.666	0.737	3	موافق
4	يساعد القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي من متابعة مدى تحقيق المنظمة أهدافها وقيمها	3.666	0.737	3	موفق
5	يساعد القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي على دعم التخطيط الإستراتيجي	3.589	0.992	6	موافق
6	يساعد القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي على جمع معلومات كاملة عن التكاليف والايرادات ذات البعد الاجتماعي	3.641	0.810	5	موافق

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spps

يوضح الجدول أعلاه قيمة الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية لمختلف عبارات المحور الثاني (مزايا القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي)، لقد احتلت الفقرة الأولى المرتبة الأولى بانحراف معياري يقدر بـــ (0.668)، وتشير إلى أن القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي يساعد في تحقيق أداء مالي أفضل، بينما احتلت الفقرة الثانية المرتبة الثانية بانحراف معياري يقدر بـ (0.643)، وتشير إلى أن القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي يساعد في تحسين الوضع التنافسي للمؤسسة، واحتلت الفقرة الخامسة المرتبة الأخيرة بانحراف معياري قدره (0.992).

جدول رقم (2–19): إجمالي إتجاه إجابات العينة حول مزايا القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي

مزايا القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	القيمة المعنوية لاختبار ستودنت	الاتجاه
الإجمـــالي	3.726	0.476	0.000	موافق

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spss .

توضح البيانات السابقة أن مزايا القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي كانت كل إجاباتهم نحو الموافقة، حيث كانت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي (3.726) ويقدر الانحراف المعياري (0.476) وهذه تقع في المجال (3.40-4.19)، أي أن الوسط الحسابي قريب من الوسط الحسابي النظري (5)، كما جاءت نتيجة اختبار ستودنت t=9.516 وهو دال إحصائيا حيث قيمة sig= 0.000 أقل من 0.05.

عموما وافق أفراد عينة الدراسة على عبارات مزايا القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي بدرجة عالية.

3. النتائج المتعلقة حول إدراك عينة الدراسة لبعد متطلبات القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي

يشير الجدول التالي إلى مدى إدراك أفراد عينة الدراسة لبعد متطلبات القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي كما يلي:

جدول رقم (2–20): اتجاه إجابات العينة حول متطلبات القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي

رقم العبارة	متطلبات القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
1	لدى مؤسستكم هيكل تنظيمي محدد بوضوح ومفهوم للجميع دون أي	4.179	0.683	1	موافق

	غموض.				
2	لدى مؤسستكم مقاييس ومعايير واضحة لتقييم الأداء الاجتماعي	3.615	0.747	4	موافق
3	لدى مسؤولي مختلف المراكز في مؤسستكم جميع معايير التقييم الاجتماعية بأقصى قدر من الوضوح مقدما.	3.564	0.852	5	مواق
4	تعتبر معايير المساءلة والتقييم ذات البعد الاجتماعي قابلة للمتابعة على المستوى المسؤول.	3.769	0.958	3	موفق
5	تعمل مؤسستكم على تطوير أنظمة المعلومات الحالية للتكيف مع متطلبات تطبيق نظام محاسبة التكاليف الاجتماعية.	3.871	0.893	2	موافق

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spps

يوضح الجدول أعلاه قيمة الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية لمختلف عبارات المحور الثالث (متطلبات القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي)، أي أن الوسط الحسابي قريب من الوسط الحسابي النظري (5)، ولقد احتلت الفقرة الأولى المرتبة الأولى بانحراف معياري يقدر بـ (0.683)، وتشير إلى أنه لدى مؤسستهم هيكل تنظيمي محدد بوضوح ومفهوم للجميع دون أي غموض، بينما احتلت الفقرة الخامسة المرتبة الثانية بانحراف معياري يقدر بـ (0.893)، وتشير إلى أن مؤسستهم تعمل على تطوير أنظمة المعلومات الحالية للتكيف مع متطلبات تطبيق نظام محاسبة التكاليف الاجتماعية، واحتلت الفقرة الثالثة المرتبة الأخيرة بانحراف معياري قدره (0.852).

جدول رقم (2–21): إجمالي إتجاه إجابات العينة حول متطلبات القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي

متطلبات القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	القيمة المعنوية لاختبار ستودنت	الاتجاه
الإجمـــالي	3.800	0.546	0.000	موافق

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spss .

توضح البيانات السابقة أن متطلبات القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي كانت كل إجاباتهم نحو الموافقة، حيث كانت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي (3.800) ويقدر الانحراف المعياري (0.546) وهذه تقع في المجال (3.40-4.19)، أي أن الوسط الحسابي قريب من الوسط الحسابي النظري (5)، كما جاءت نتيجة اختبار ستودنت t=9.137 وهو دال إحصائيا حيث قيمة sig= 0.000 أقل من 0.05.

عموما وافق أفراد عينة الدراسة على عبارات متطلبات القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي بدرجة عالية.

4. النتائج المتعلقة حول إدراك عينة الدراسة لبعد تحديات القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي:

يشير الجدول التالي إلى مدى إدراك أفراد عينة الدراسة لبعد تحديات القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي كما يلي:

جدول رقم (2–22): اتجاه إجابات العينة لبعد تحديات القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي

رقم	تحديات القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي	المتوسط	الانحراف	الترتيب	الاتجاه

العبارة		المرجح	المعياري		
1	صعوبة تلبية المتطلبات الأساسية لنظام القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي الناجح مما يجعل النظام بأكمله غير دقيق.	3.435	0.911	5	موافق
2	صعوبة تحديد التكاليف ذات البعد الاجتماعي	3.435	0.820	6	موافق
3	المهارة العالية المطلوبة لدى المديرين والتي تعتبر غير متوفرة، الأمر الذي يرفع التكلفة	3.538	1.047	2	موافق
4	التخوف من أن تكون المنافع المرجوة من قياس الأداء الاجتماعي أقل من التكاليف المتعلقة بها.	3.487	0.823	4	موافق
5	غياب القوانين الملزمة للمؤسسات بتضمين تقاريرها الأداء الاجتماعي الأمر الذي ينعكس على الاهتمام بقياسه.	3.179	0.790	7	محايد
6	غياب الثقافة التي تأخذ في الاعتبار الأداء الاجتماعي لدى المنافسين مما يجعل الاهتمام بقياسه غير وارد.	3.538	1.022	3	موافق
7	غياب الثقافة لدى المستهلك التي تأخذ في الاعتبار الأداء الاجتماعي مما يجعل اهتمام المؤسسة بقياسه غير وارد.	3.564	0.994	1	موافق

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spps

يوضح الجدول أعلاه قيمة الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية لمختلف عبارات المحور الرابع (تحديات القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي)، حيث احتلت الفقرة السابعة المرتبة الأولى بانحراف معياري يقدر (0.994) ومتوسط حسابي قدره (3.564) حيث أقرو بغياب الثقافة لدى المستهلك والتي تأخذ في الاعتبار الأداء الاجتماعي مما يجعل اهتمام المؤسسة بقياسه غير وارد، بينما احتلت الفقرة الثالثة المرتبة الثانية بانحراف معيار قدره (1.047) حيث أن المهارة العالية المطلوبة لدى المديرين والتي تعتبر غير متوفرة، الأمر الذي يرفع التكلفة، واحتلت الفقرة الخامسة المرتبة الاخيرة بانحراف معياري قدره (0.790)

جدول رقم (2–23): إجمالي إتجاه إجابات العينة حول تحديات القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي

تحديات القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	القيمة المعنوية لاختبار ستودنت	الاتجاه
الإجمـــالي	3.454	0.594	0.000	موافق

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spss .

من خلال البيانات السابقة نجد أن بعد أهمية المسؤولية الاجتماعية معظم إجاباتهم كانت تتجه نحو موافق، حيث كان متوسطها الحسابي الإجمالي بقيمة (3.454) والانحراف المعياري قدره (0.594)، وهذه تقع في المجال (3.40-4.19)، أي أن الوسط الحسابي قريب من الوسط الحسابي النظري (5)، كما جاءت نتيجة اختبار ستودنت t= 4.773 وهو دال إحصائيا حيث قيمة sig = 0.000 أقل من 0.05.

عموما وافق أفراد عينة الدراسة على عبارات تحديات القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي بدرجة عالية.

المطلب الثاني: تأثير أثر الفروق في الخصائص الشخصية والوظيفية على مختلف أبعاد الدراسة

لدينا ستة فروق لمختلف متغيرات الدراسة، وسوف نفصل في كل فرق على حدى كما يلي:

أولا: تأثير اختلاف المستوى التعليمي على دور القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي في المؤسسة

يمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (2–24): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة تبعا للمستوى التعليمي

المستوى التعليمي	المحور الأول		المحور الثاني		المحور الثالث		المحور الرابع	
الاحصائية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تقني سامي	3,542	0,439	3,583	0,344	3,700	0,530	3,326	0,553
لسانس	3,680	0,382	3,700	0,519	3,760	0,638	3,357	0,345
ماستر	3,500	0,540	3,833	0,478	3,733	0,458	3,650	0,539
أخرى	3,533	0,500	3,944	0,655	4,200	0,489	3,619	1,020
الاجمالي	**3,566**	**0,447**	**3,726**	**0,476**	**3,800**	**0,546**	**3,454**	**0,594**

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

من خلال الجدول رقم (2-23) نلاحظ أن متوسط اجابات مختلف فئات افراد العينة باختلاف المستوى التعليمي لهم حول تأثير اختلاف المستوى التعليمي على القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي، وكانت النتائج متقاربة بين 3,566 و3,726 و3,800 و3,454 على التوالي، وهذا ما يوحي على عدم وجود فروق بين مختلف الفئات تباعا لنوع المستوى التعليمي حول القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي، سواء على مختلف أربع محاور في المؤسسات محل الدراسة.

ومن أجل التعرف على المعنوية الاحصائية لتلك الفروقات قمنا بإجراء اختبار ANOVA وذلك وفق الجدول التالي:

جدول رقم (2–25): اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للمستوى التعليمي

ANOVA						
المستوى التعليمي		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	احصائية F	Sig
المحور الأول	بين المجموعات	0,183	3	0,061	0,288	0,834
	داخل المجموعات	7,424	35	0,212		
	الإجمالي	7,607	38	-		

المحور الثاني	بين المجموعات	0,682	3	0,227	1.000	0.405
	داخل المجموعات	7,956	35	0,227		
	الإجمالي	8,638	38	-		
المحور الثالث	بين المجموعات	1,156	3	0,385	1,322	0,283
	داخل المجموعات	10,204	35	0,292		
	الإجمالي	11,360	38	-		
المحور الرابع	بين المجموعات	0,833	3	0,278	0.772	0.517
	داخل المجموعات	12,590	35	0,360		
	الإجمالي	13,423	38	-		

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

من خلال الجدول رقم (2-25) والذي يبين تحليل التباين الأحادي لمتوسطات أربع محاور تبعا لنوع المستوى التعليمي الذي كان بين تقني سامي وليسانس وماستر واخرى، ويمكن تفصيل الاربع محاور كالتالي:

- المحور الأول: تبعا للقيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر كانت 0,834 وهي أكبر من 0,05 هذا يدل على عدم وجود فروق لهذا المحور تعود للمستوى التعليمي؛

- المحور الثاني: تبعا للقيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر كانت 0,405 وهي أكبر من 0,05 هذا يدل على عدم وجود فروق لهذا المحور تعود للمستوى التعليمي؛

- المحور الثالث: تبعا للقيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر كانت 0,283 وهي أكبر من 0,05 هذا يدل على عدم وجود فروق لهذا المحور تعود للمستوى التعليمي؛

- المحور الرابع: تبعا للقيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر كانت 0,517 وهي أكبر من 0,05 هذا يدل على عدم وجود فروق لهذا المحور تعود للمستوى التعليمي.

ثانيا: تأثير اختلاف الخبرة المهنية على دور القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي في المؤسسة

يمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (2-26): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة تبعا للخبرة المهنية

الخبرة المهنية	المحور الأول		المحور الثاني		المحور الثالث		المحور الرابع	
الاحصائية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من 6 سنوات	3,600	0,389	3,583	0,431	3,933	0,516	3,428	0,486
من 6 إلى 10 سنوات	3,630	0,457	3641	0,332	3,738	0,505	3,538	0,495

من 11 إلى 15 سنة	3,425	0,337	3,750	0,534	3,550	0,410	3,392	0,628
من 16 إلى 20 سنة	3,566	0,616	3,700	0,720	4,680	0,867	3,285	1,428
أكثر من 20 سنة	3,566	0,564	4,000	0,557	4,200	0,456	3,595	1,019
الإجمالي	**3,566**	**0,447**	**3,726**	**0,476**	**3,800**	**0,546**	**3,454**	**0,594**

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

من خلال الجدول رقم (2-26) نلاحظ أن متوسط اجابات مختلف فئات افراد العينة باختلاف الخبرة المهنية لهم حول تأثير اختلاف الخبرة المهنية على القياس المحاسبي لأداء الاجتماعي، وكانت النتائج متقاربة بين 3,566 و3,726 و3,800 و3,454 على التوالي، وهذا ما يوحي على عدم وجود فروق بين مختلف الفئات تباعا لنوع الخبرة المهنية حول القياس المحاسبي لأداء الاجتماعي، سواء على مختلف أربع محاور في المؤسسات محل الدراسة.

ومن أجل التعرف على المعنوية الاحصائية لتلك الفروقات قمنا بإجراء اختبار ANOVA وذلك وفق الجدول التالي:

جدول رقم (2-27): اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للمستوى الخبرة المهنية

ANOVA						
الخبرة المهنية		**مجموع المربعات**	**درجة الحرية**	**متوسط المربعات**	**احصائية F**	**Sig**
المحور الأول	**بين المجموعات**	0,431	5	0,086	0,396	0,848
	داخل المجموعات	7,176	33	0,217		
	الإجمالي	7,607	38	-		
المحور الثاني	**بين المجموعات**	0,750	5	0,150	0.627	0.680
	داخل المجموعات	7,889	33	0,239		
	الإجمالي	8,638	38	-		
المحور الثالث	**بين المجموعات**	1,728	5	0,346	1,184	0,338
	داخل المجموعات	9,632	33	0,292		
	الإجمالي	11,360	38	-		
المحور الرابع	**بين المجموعات**	0,594	5	0,119	0.306	0.906
	داخل المجموعات	12,829	33	0,389		

	الإجمالي	13,423	38	-		

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

من خلال الجدول رقم (2-27) والذي يبين تحليل التباين الأحادي لمتوسطات أربع محاور تبعا لنوع الخبرة المهنية الذي كان بين أقل من 6 سنوات ومن 6 إلى 10 سنوات ومن 11 إلى 15 سنة ومن 16 إلى 20 سنة وأكثر من 20 سنة، ويمكن تفصيل الاربع محاور كالتالي:

- المحور الأول: تبعا للقيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر كانت 0,848 وهي أكبر من 0,05 هذا يدل على عدم وجود فروق لهذا المحور تعود للخبرة المهنية؛
- المحور الثاني: تبعا للقيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر كانت 0,680 وهي أكبر من 0,05 هذا يدل على عدم وجود فروق لهذا المحور تعود للخبرة المهنية؛
- المحور الثالث: تبعا للقيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر كانت 0,338 وهي أكبر من 0,05 هذا يدل على عدم وجود فروق لهذا المحور تعود للخبرة المهنية؛
- المحور الرابع: تبعا للقيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر كانت 0,906 وهي أكبر من 0,05 هذا يدل على عدم وجود فروق لهذا المحور تعود للخبرة المهنية.

ثالثا: تأثير اختلاف المركز الوظيفي على دور القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي في المؤسسة

يمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (2-28): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة تبعا للمركز الوظيفي

المركز الوظيفي	المحور الأول		المحور الثاني		المحور الثالث		المحور الرابع	
الاحصائية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مالك مسير	3,266	0,404	3,388	0,585	3,333	0,642	2,666	0,594
مدير	3,950	0,070	4,000	0,000	3,800	0,282	3,000	0,202
محاسب	3,600	0,316	3,875	0,159	4,100	0,200	3,428	0,420
رئيس مصلحة	3,725	0,416	3,541	0,318	3,700	0,614	3,625	0,373
عامل إداري	3,509	0,483	3,787	0,544	3,845	0,558	3,545	0,635
الإجمالي	**3,566**	**0,447**	**3,726**	**0,476**	**3,800**	**0,546**	**3,454**	**0,594**

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

من خلال الجدول رقم (2-28) نلاحظ أن متوسط اجابات مختلف فئات افراد العينة باختلاف المركز الوظيفي لهم حول تأثير اختلاف المركز الوظيفي على القياس المحاسبي لأداء الاجتماعي، وكانت النتائج متقاربة بين 3,566 و3,726 و3,800 و3,454 على التوالي، وهذا ما يوحي على عدم وجود فروق بين مختلف الفئات تباعا للمركز الوظيفي حول القياس المحاسبي لأداء الاجتماعي، سواء على مختلف أربع محاور في المؤسسات محل الدراسة.

ومن أجل التعرف على المعنوية الاحصائية لتلك الفروقات قمنا بإجراء اختبار ANOVA وذلك وفق الجدول التالي:

جدول رقم (2–29): اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا لمستوى المركز الوظيفي

ANOVA						
المركز الوظيفي		**مجموع المربعات**	**درجة الحرية**	**متوسط المربعات**	**احصائية F**	**Sig**
المحور الأول	**بين المجموعات**	0,842	4	0,210	1,058	0,392
	داخل المجموعات	6,765	34	0,199		
	الإجمالي	7,607	38	-		
المحور الثاني	**بين المجموعات**	0,936	4	0,234	1.033	0.405
	داخل المجموعات	7,702	34	0,227		
	الإجمالي	8,638	38	-		
المحور الثالث	**بين المجموعات**	1,139	4	0,285	0,947	0,449
	داخل المجموعات	10,221	34	0,301		
	الإجمالي	11,360	38	-		

المحور الرابع	بين المجموعات	2,692	4	0,673	2.133	0.098
	داخل المجموعات	10,731	34	0,316		
	الإجمالي	13,423	38	-		

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

من خلال الجدول رقم (2-29) والذي يبين تحليل التباين الأحادي لمتوسطات أربع محاور تبعا لنوع المركز الوظيفي الذي كان بين مالك مسير ومدير ومحاسب ورئيس مصلحة وعامل إداري، ويمكن تفصيل الاربع محاور كالتالي:

- المحور الأول: تبعا للقيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر كانت 0,392 وهي أكبر من 0,05 هذا يدل على عدم وجود فروق لهذا المحور تعود للمركز الوظيفي؛
- المحور الثاني: تبعا للقيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر كانت 0,405 وهي أكبر من 0,05 هذا يدل على عدم وجود فروق لهذا المحور تعود للمركز الوظيفي؛
- المحور الثالث: تبعا للقيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر كانت 0,449 وهي أكبر من 0,05 هذا يدل على عدم وجود فروق لهذا المحور تعود للمركز الوظيفي؛
- المحور الرابع: تبعا للقيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر كانت 0,098 وهي أكبر من 0,05 هذا يدل على عدم وجود فروق لهذا المحور تعود للمركز الوظيفي.

رابعا: تأثير اختلاف التخصص على دور القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي في المؤسسة

يمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (2-30): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة تبعا للتخصص

التخصص	المحور الأول		المحور الثاني		المحور الثالث		المحور الرابع	
الاحصائية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحرا ف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
محاسبة	3,500	0,479	3,740	0,578	3,755	0,779	3,507	0,857
مالية	3,633	0,602	3,638	0,476	3,800	0,334	3,452	0,530
تسويق	3,383	0,421	3,527	0,267	3,700	0,209	3,619	0,147
اقتصاد	3,400	0,000	3,833	0,000	4,000	0,000	3,428	0,000
موارد بشرية	3,716	0,292	3,666	0,349	3,933	0,206	3,214	0,562

إدارة أعمال	3,660	0,512	4,033	0,616	3,760	0,606	3,628	0,696
أخرى	3,583	0,470	3,777	0,554	3,833	0,871	3,309	0,581
الإجمالي	**3,566**	**0,447**	**3,726**	**0,476**	**3,800**	**0,546**	**3,454**	**0,594**

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

من خلال الجدول رقم (2-30) نلاحظ أن متوسط اجابات مختلف فئات افراد العينة باختلاف التخصص لهم حول تأثير اختلاف التخصص على القياس المحاسبي لأداء الاجتماعي، وكانت النتائج متقاربة بين 3,566 و3,726 و3,800 و3,454 على التوالي، وهذا ما يوحي على عدم وجود فروق بين مختلف الفئات تباعا للتخصص حول القياس المحاسبي لأداء الاجتماعي، سواء على مختلف أربع محاور في المؤسسات محل الدراسة.

ومن أجل التعرف على المعنوية الاحصائية لتلك الفروقات قمنا بإجراء اختبار ANOVA وذلك وفق الجدول التالي:

جدول رقم (2-31): اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا لمستوى التخصص

ANOVA						
التخصص		**مجموع المربعات**	**درجة الحرية**	**متوسط المربعات**	**احصائية F**	**Sig**
المحور الأول	**بين المجموعات**	0,476	6	0,079	0,356	0,901
	داخل المجموعات	7,130	32	0,223		
	الإجمالي	7,607	38	-		
المحور الثاني	**بين المجموعات**	0,804	6	0,134	0.548	0.768
	داخل المجموعات	7,834	32	0,245		
	الإجمالي	8,638	38	-		
المحور الثالث	**بين المجموعات**	0,239	6	0,040	0,115	0,994
	داخل المجموعات	11,121	32	0,348		
	الإجمالي	11,360	38	-		

المحور الرابع	بين المجموعات	0,813	6	0,135	0.344	0.908
	داخل المجموعات	12,611	32	0,394		
	الإجمالي	13,423	38	-		

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

من خلال الجدول رقم (2-31) والذي يبين تحليل التباين الأحادي لمتوسطات أربع محاور تبعا لنوع التخصص الذي كان بين المحاسبة والمالية والتسويق والاقتصاد والموارد البشرية وإدارة الأعمال وأخرى، ويمكن تفصيل الاربع محاور كالتالي:

- المحور الأول: تبعا للقيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر كانت 0,901 وهي أكبر من 0,05 هذا يدل على عدم وجود فروق لهذا المحور تعود للتخصص؛
- المحور الثاني: تبعا للقيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر كانت 0,768 وهي أكبر من 0,05 هذا يدل على عدم وجود فروق لهذا المحور تعود للتخصص؛
- المحور الثالث: تبعا للقيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر كانت 0,994 وهي أكبر من 0,05 هذا يدل على عدم وجود فروق لهذا المحور تعود للتخصص؛
- المحور الرابع: تبعا للقيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر كانت 0,908 وهي أكبر من 0,05 هذا يدل على عدم وجود فروق لهذا المحور تعود للتخصص.

خامسا: تأثير اختلاف حجم المؤسسة على دور القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي فيها

يمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (2-32): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة تبعا لحجم المؤسسة

حجم المؤسسة	المحور الأول		المحور الثاني		المحور الثالث		المحور الرابع	
الاحصائية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مصغرة (عدد العمال 1-9)	3,766	0,321	3,888	0,192	3,733	0,230	3,285	0,515
صغيرة (عدد العمال 10-49)	3,513	0,533	3,855	0,541	3,906	0,579	3,666	0,703

متوسطة (عدد العمال 50-499)	3,550	0,316	3,375	0,318	3,725	0,319	3,250	0,364
كبيرة (عدد العمال 500 فأكثر)	3,592	0,460	3,756	0,449	3,738	0,680	3,373	0,567
الإجمالي	**3,566**	**0,447**	**3,726**	**0,476**	**3,800**	**0,546**	**3,454**	**0,594**

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

من خلال الجدول رقم (2-32) نلاحظ أن متوسط اجابات مختلف فئات افراد العينة باختلاف حجم المؤسسة لهم حول تأثير اختلاف حجم المؤسسة على القياس المحاسبي لأداء الاجتماعي، وكانت النتائج متقاربة بين 3,566 و3,726 و3,800 و3,454 على التوالي، وهذا ما يوحي على عدم وجود فروق بين مختلف الفئات تباعا لحجم المؤسسة حول القياس المحاسبي لأداء الاجتماعي، سواء على مختلف أربع محاور في المؤسسات محل الدراسة.

ومن أجل التعرف على المعنوية الاحصائية لتلك الفروقات قمنا بإجراء اختبار ANOVA وذلك وفق الجدول التالي:

جدول رقم (2–33): اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا لمستوى حجم المؤسسة

ANOVA						
حجم المؤسسة		**مجموع المربعات**	**درجة الحرية**	**متوسط المربعات**	**احصائية F**	**Sig**
المحور الأول	**بين المجموعات**	0,173	3	0,058	0,272	0,845
	داخل المجموعات	7,433	35	0,212		
	الإجمالي	7,607	38	-		
المحور الثاني	**بين المجموعات**	1,329	3	0,443	2.121	0.115
	داخل المجموعات	7,309	35	0,209		
	الإجمالي	8,638	38	-		
المحور الثالث	**بين المجموعات**	0,278	3	0,093	0,293	0,830

	داخل المجموعات	11,082	35	0,317		
	الإجمالي	11,360	38	-		
المحور الرابع	بين المجموعات	1,180	3	0,393	1.125	0.352
	داخل المجموعات	12,243	35	0,350		
	الإجمالي	13,423	38	-		

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

من خلال الجدول رقم (2-33) والذي يبين تحليل التباين الأحادي لمتوسطات أربع محاور تبعا لحجم المؤسسة الذي كان بين مؤسسة مصغرة (عدد العمال 1-9) وأخرى صغيرة (عدد العمال 10-49) وأخرى متوسطة (عدد العمال 50-499) وأخرى كبيرة (عدد العمال 500 فأكثر)، ويمكن تفصيل الاربع محاور كالتالي:

- المحور الأول: تبعا للقيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر كانت 0,845 وهي أكبر من 0,05 هذا يدل على عدم وجود فروق لهذا المحور تعود لحجم المؤسسة؛

- المحور الثاني: تبعا للقيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر كانت 0,115 وهي أكبر من 0,05 هذا يدل على عدم وجود فروق لهذا المحور تعود لحجم المؤسسة؛

- المحور الثالث: تبعا للقيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر كانت 0,830 وهي أكبر من 0,05 هذا يدل على عدم وجود فروق لهذا المحور تعود لحجم المؤسسة؛

- المحور الرابع: تبعا للقيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر كانت 0,352 وهي أكبر من 0,05 هذا يدل على عدم وجود فروق لهذا المحور تعود لحجم المؤسسة.

سادسا: تأثير اختلاف نوع المؤسسة على دور القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي فيها

يمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (2-34): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة تبعا لنوع المؤسسة

نوع المؤسسة	المحور الأول		المحور الثاني		المحور الثالث		المحور الرابع	
الاحصائية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
إنتاجية	3,388	0,220	3,518	0,376	3,666	0,316	3,365	0,429
خدمية	3,609	0,482	3,833	0,471	3,927	0,499	3,480	0,683

مختلطة	3,650	0,526	3,666	0,556	3,600	0,800	3,482	0,539
الإجمالي	**3,566**	**0,447**	**3,726**	**0,476**	**3,800**	**0,546**	**3,454**	**0,594**

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

من خلال الجدول رقم (2-34) نلاحظ أن متوسط اجابات مختلف فئات افراد العينة باختلاف نوع المؤسسة لهم حول تأثير اختلاف نوع المؤسسة على القياس المحاسبي لأداء الاجتماعي، وكانت النتائج متقاربة بين 3,566 و3,726 و3,800 و3,454 على التوالي، وهذا ما يوحي على عدم وجود فروق بين مختلف الفئات تباعا لنوع المؤسسة حول القياس المحاسبي لأداء الاجتماعي، سواء على مختلف أربع محاور في المؤسسات محل الدراسة.

ومن أجل التعرف على المعنوية الاحصائية لتلك الفروقات قمنا بإجراء اختبار ANOVA وذلك وفق الجدول التالي:

جدول رقم (2–35): اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا لمستوى نوع المؤسسة

ANOVA						
نوع المؤسسة		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	احصائية F	Sig
المحور الأول	بين المجموعات	0,380	2	0,190	0,945	0,398
	داخل المجموعات	7,227	36	0,201		
	الإجمالي	7,607	38	-		
المحور الثاني	بين المجموعات	0,669	2	0,335	1.511	0.234
	داخل المجموعات	7,969	36	0,221		
	الإجمالي	8,638	38	-		
المحور الثالث	بين المجموعات	0,836	2	0,418	1,431	0,252
	داخل المجموعات	10,524	36	0,292		
	الإجمالي	11,360	38	-		
المحور الرابع	بين المجموعات	0,093	2	0,046	0.126	0.882
	داخل المجموعات	13,330	36	0,370		
	الإجمالي	13,423	38	-		

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

من خلال الجدول رقم (2-35) والذي يبين تحليل التباين الأحادي لمتوسطات أربع محاور تبعا لنوع المؤسسة الذي كان بين مؤسسة إنتاجية وأخرى خدماتية وأخرى مختلطة، ويمكن تفصيل الاربع محاور كالتالي:

– المحور الأول: تبعا للقيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر كانت 0,398 وهي أكبر من 0,05 هذا يدل على عدم وجود فروق لهذا المحور تعود لنوع المؤسسة؛

– المحور الثاني: تبعا للقيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر كانت 0,234 وهي أكبر من 0,05 هذا يدل على عدم وجود فروق لهذا المحور تعود لنوع المؤسسة؛

– المحور الثالث: تبعا للقيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر كانت 0,252 وهي أكبر من 0,05 هذا يدل على عدم وجود فروق لهذا المحور تعود لنوع المؤسسة؛

– المحور الرابع: تبعا للقيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر كانت 0,882 وهي أكبر من 0,05 هذا يدل على عدم وجود فروق لهذا المحور تعود لنوع المؤسسة.

خلاصة الفصل:

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي لموضوع الدراسة، حيث تم القيام بجمع معطيات الدراسة من خلال أداة الدراسة المتمثلة في استمارة الاستبيان التي تم توزيعها على 40 مستجوب في عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية الوادي، وتم إرجاع منها 39 استمارة تم الاجابة عليها واعتمادها في الدراسة، في حين 01 استمارة لم يتم استرجاعها، وبعد ذلك القيام بتفريغ هذه الاستمارات بالاعتماد على الأساليب الاحصائية التي تستخدم في تحليل النتائج ومناقشتها، والاجابة على الاشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، وفي الأخير تم التوصل إلى وجود تأثير لأبعاد القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي والمتمثلة في المستوى التعليمي والخبرة المهنية والمركز الوظيفي والتخصص وحجم المؤسسة ونوع المؤسسة محل الدراسة، وهذا التأثير يظهر من خلال النتائج الاحصائية للجداول المشار إليها سابقا.

وفي الأخير يمكن القول أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة وإجمالي محور الوعي بمزايا للقياس المحاسبي للأداء الاجتماعي في تلك المؤسسات عند مستوى دلالة 0,05.

فقد تم التوصل إلى أن المؤسسات محل الدراسة تهتم بالقياس المحاسبي للأداء الاجتماعي نظريا، لكن لا يوجد تطبيق صحيح له عمليا إذ أنها تقوم بتسجيل بعض التكاليف في حسابات لا تتناسب مع العمل الذي تقوم به.

خاتمـــــــــة

أصبحت القضايا الاجتماعية اليوم تشكل أهمية قصوى خاصتا بالنسبة للمنشآت الاقتصادية، وأصبح أنصار المسؤولية الاجتماعية في تزايد مستمر، فالمنشآت اليوم مطالبة بتبني دور مسؤول أمام جميع الأطراف بغرض تحسين من صورتها ومشاركة المجتمع في تحقيق أهدافه من خلال دمج الانشغالات الاجتماعية والبيئية في النشاط اليومي للمنشأة، إن تبني المسؤولية الاجتماعية يجعل المنشأة حلقة وصل بين مختلف الأطراف المتعاملة معها وكلما كان هذا الاتصال فعال وإيجابي كلما زاد في مساهمة المنشأة في تحقيق أهدافها من جهة وأهداف الأطراف المتعاملة معها من جهة أخرى.

ويعتبر القياس المحاسبي عن الأداء الاجتماعي ركيزة من ركائز المسؤولية الاجتماعية، فهو يوضح ما إذا كانت المنشآت مدركة للقضايا التي قد تؤثر في بقاءها واستمرارها، ويمثل مقياسا لمستخدمي القوائم المالية للوقوف على الأحداث الاجتماعية، كما أن القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية يضفي الثقة على المعلومات التي تقدم لمستخدمي القوائم المالية لترشيد قراراتهم، كما انهم يجدون فيها أهمية بالغة في تقييم موقف المنشأة من خلال نتائجها السابقة وتطلعاتها المستقبلية.

تطرقت هذه الدراسة للإشكالية المتمثلة في "**هل يتم تطبيق القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي في المؤسسات الجزائرية؟** "وذلك من خلال عرض فصلين الفصل الأول ويتعلق بالجانب النظري، أما الفصل الثاني فيخص الجانب التطبيقي وقد كانت الدراسة تتمثل في عينة من المؤسسات بولاية الوادي، حيث تمت عملية توزيع الاستبانة على مديرين ومحاسبين ورؤساء مصالح وعمال إداريين وملاك مسيرين لتلك المؤسسات، مع العلم أن هذه العملية ركزت على القطاع الخاص والعام بأنواعه (إنتاجي، خدمي، مختلط).

من خلال الفصل النظري والميداني في دراستنا التي تناولناها، الذي أردنا اسقاطه على الواقع العملي للتعرف على مدى ارتباط المعارف النظرية بالتطبيقية والتي تمكننا من الوصول إلى النتائج والتوصيات المتعلقة بهما ونذكرها فيما يلي:

النتائج النظرية:

- ✓ التعرف على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالقياس المحاسبي للأداء الاجتماعي؛
- ✓ التعرف على أهمية وخصائص القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي؛
- ✓ التعرف على مفهوم وأهمية المسؤولية الاجتماعية؛
- ✓ التعرف على خطوات وأسس القياس المحاسبي؛

- ✓ المعايير التي تقيس الأداء الاجتماعي هي: الصلاحية، الخلو من التميز، السببية، التكلفة الاجتماعية والتاريخية، العائد الاجتماعي، مقابلة العوائد الاجتماعية بالتكاليف السببية لها؛
- ✓ المؤشرات التي تقيس الأداء الاجتماعي هي: العاملين بالمؤسسة، حماية البيئة، المجتمع، تطوير الانتاج.

النتائج التطبيقية:

- ✓ تم اثبات الفرضية الأولى والقاضية بوجد درجة عالية من الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية لولاية الوادي وفق عينة الدراسة عند مستوى معنوية 5%؛
- ✓ تم اثبات الفرضية الثانية وهذا ما يعني بأن المؤسسات الاقتصادية لولاية الوادي على درجة عالية من المعرفة بمزايا القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي وهذا وفق عينة الدراسة عند مستوى معنوية 5%؛
- ✓ تم اثبات الفرضية الثالثة، وبالتالي فالمؤسسات الاقتصادية لولاية الوادي تتوفر على درجة عالية من متطلبات القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي وفق عينة الدراسة عند مستوى معنوية 5%؛
- ✓ تم اثبات الفرضية الرابعة وهذا ما يدل على أن المؤسسات الاقتصادية لولاية الوادي تتوفر على درجة عالية من تحديات القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي وفق عينة الدراسة عند مستوى معنوية 5%؛
- ✓ تم اثبات الفرضية الخامسة وبالتالي يمكن القول بعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية لمتغيرات الدراسة ترجع الابعاد الشخصية والوظيفية في المؤسسات الاقتصادية لولاية الوادي وفق عينة الدراسة عند مستوى معنوية 5%.

توصيات الدراسة:

- على المؤسسة المساهمة في الجانب الاجتماعي للمجتمع الذي تعمل فيه كغرس الأشجار، تنظيف الحدائق، مساهمة في بناء مساجد، تقديم إعانات للجمعيات الخيرية؛
- على المؤسسة أن تخصص حسابات في مجموعة منفصلة وخاصة بنشاطات الاجتماعية وذلك حسب النشاط المقدم؛
- يجب على المؤسسة أن تفصح على الأنشطة الاجتماعية في القوائم المالية الخاصة بالجانب الاجتماعي مما يمكن مستخدمي القوائم المالية من معرفة الأداء الاجتماعي للمؤسسة؛
- على الدولة ممثلة في الجهات المعنية القيام بتشجيع المنشآت على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية والإفصاح عنها من خلال تحفيز المنشآت التي تفصح طوعا عن أدائها الاجتماعي في تقاريرها وقوائمها المالية؛

- يجب المطالبة لدراسة موضوع القياس عن المنافع الاجتماعية، ووضع الحلول والمعالجات لمختلف المشاكل والمعوقات التي تواجه المحاسبين في هذا الموضوع؛
- تطوير النظام المحاسبي للمؤسسة بما يتلاءم ومتطلبات القياس المحاسبي عن الأداء الاجتماعي.

نتائج اختبار الفرضيات:

تدرج نتائج اختبار الفرضيات ضمن نتائج الدراسة التطبيقية والمشار اليها أعلاه ضمن خمس فرضيات.

آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي بين الإطار النظري والواقع العملي، نقترح على الطلبة الباحثين البعض من المواضيع التي يمكن أن تكون دراسات مستقبلية:

1/ عراقيل القياس المحاسبي عن المنافع الاجتماعية؛

2/ أثر القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا– المراجع باللغة العربية.

الكتب

1. أبو زيد، محمد خير سليم، **أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية SPSS**، دار جرير للنشر والتوزيع، الرياض، 2005.
2. تامر ياسر البكري، **التسويق والمسؤولية الاجتماعية**، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2001.
3. رضوان حلوه حنان، **بدائل القياس المحاسبي المعاصر**، دار وائل للنشر، ط 1، عمان، 2003.
4. طلال الحجاوي وسالم الزوبعي، **القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، الأردن، 2013.
5. رتشارد شرويد وآخرون، **نظرية المحاسبة**، (ترجمة خالد على أحمد كاجيجي)، دار المريخ، الرياض، 2006.
6. وليد ناجي الحيالي، **نظرية المحاسبة**، الجامعة العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007.
7. محمد عباس بدوى، **المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.
8. سيد عطا الله السيد، **النظريات المحاسبية المالية**، الطبعة 01، درا الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
9. مؤيد الفضل وآخرون، **المشاكل المحاسبية المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، الأردن، 2002.

الرسائل والأطروحات الجامعية

10. نوفان حماد محمد العليمات، **القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة دمشق، 2010.
11. الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007.

12.فهد راعي الفحماء، **مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2012.

13.بوسلامي عمر، **دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2012- 2013.

14.بالضياف بشير، **القياس المحاسبي للتثبيتات وفق مقاربة القيمة العادلة**، مذكرة ماستر أكاديمي دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017.

15.فضل كمال سالم، **مدي أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة ماجستير غير منشور، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.

16.رولا كاسر لايقة، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار**، مذكرة ماجستير غير منشور، جامعة تشرين، سوريا،2007.

الدوريات والمجلات

17.جودة عبد الحكيم مصطفى وآخرون، **مدى تطبيق محاسبة المسؤولية في الفنادق الأردنية**، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 02، 2009.

المؤتمرات والملتقيات والندوات

18.جناي محمد علاء الدين، محمد براق، **مدى إمكانية تطبيق المحاسبة وإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية بالجزائر في ظل قواعد الحوكمة**، ملتقى الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة–الواقع والرهانات–، جامعة شلف، الجزائر، 15/14 نوفمبر 2016.

19.مولاي لخضر عبد الرزاق، بوزيد سايح، **دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات**، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع..ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، 24/23 فيفري 2011.

20.العرابي حمزة، بوقدوم مروة ،**الحوكمة كألية لتفعيل المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيقها للتنمية المستدامة**، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة-الواقع والرهانات-، جامعة شلف، الجزائر، 15/14 نوفمبر 2016.

21.أمينة قهواجي، حكيم بن حسان، **المسؤولية الإجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة-الواقع والرهانات-، جامعة شلف، الجزائر، 15/14 نوفمبر 2016.

22.مسعود صديقي، **التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد، المركز الجامعي بالوادي، 18/17 جانفي 2010.

23.يوسف بوخلخال، **المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المحاسبة الاجتماعية**، مداخلة بالملتقى الدولي منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، 15/14 فيفري 2012.

24.العاني حارس كريم، **دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية**، دراسة تطبيقية في مملكة البحرين، المؤتمر العلمي الرابع "الريادة والإبداع"، كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، 16/15 مارس 2005.

المطبوعات الجامعية

25.طويطي مصطفى، وعيل ميلود، مطبوعة جامعية موسومة بـ"**أساليب تصميم وإعداد الدراسات الميدانية – منظور إحصائي –**"، معتمد من طرف المجلس العلمي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، بتاريخ 30 جوان 2014.

المواقع الإلكترونية

26.http://dspace.univ-bouira.dz:8080/jspui/handle/123456789/3327

ثانيا– المراجع باللغة الأجنبية.

1. World Business Council for Sustainable Development (WBCSD), Meeting changing expectations: Corporate social responsibility, 1999.

الملاحق

ملحق رقم (1): الاستبيان

جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

استمارة استبانة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نلتمس من سيادتكم مساعدتنا في إتمام هذا العمل المتعلق بإنجاز مذكرة ماستر تخصص محاسبة وتدقيق تحت عنوان: " **القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي بين الإطار النظري والواقع العملي دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية في ولاية والوادي**"، وذلك بالتكرم بالإجابة على هذا الاستبيان كونها تمثل خطوة هامة في إثراء هذا الموضوع، على أمل أن تخرج هذه الدراسة بنتائج تخدم مسيرة البحث العلمي في هذا القطاع وذلك بفضل ما ستقدمونه من إجابات موضوعية ودقيقة، كي تكتمل الصورة لذا يرجى ملاحظة النقاط المهمة الآتية:

1. إن الإجابات ستستخدم فقط لأغراض علمية بحتة فلا حاجة لذكر الاسم أو التوقيع على الاستمارة.
2. الفئة المستهدفة هي (**مسيرين؛ محاسبين؛ رؤساء مصالح؛ إداريين**) في مؤسسات اقتصادية.
3. يرجى أن تكون الإجابات على أساس الواقع الفعلي الموجود وليس على أساس ما ترونه مناسبا وصحيحا.
4. يرجى الإجابة بوضع علامة (×) أمام اختيار واحد لكل سؤال ترونه يعكس الواقع أو هو أقرب إلى ذلك.

من إعداد الطلبة:

- صغيري سليم
- غريسي ابراهيم
- عامر بشير

تحت إشراف:

د. وليد مرغني

شاكرين لكم سلفا جهودكم المباركة وحسن تعاونكم معنا... ومن الله التوفيق

القسم الأول: البيانات الشخصية والوظيفية

ضع علامة × في الخانة المناسبة

أولا: معلومات القائم بتعبئة الاستبيان

1 – **المستوى التعليمي:**

- تقني سامي ( ) - ليسانس ( ) - ماستر ( ) - ماجستير ( ) - دكتوراء ( )
- أخرى (أذكرها .....)

2-**الخبرة المهنية:**

- اقل من 06 سنوات ( ) - من 06 إلى 10 سنوات ( )
- من 11 إلى 15 سنة ( ) - من 16 إلى 20 سنة ( )
- أكثر من 20 سنة ( )

3 –**المركز الوظيفي:**

- مالك مسير ( ) - مدير ( ) - محاسب ( )
- رئيس مصلحة ( ) - عامل إداري ( )

4- **التخصص:**

- محاسبة ( ) - مالية ( ) - تسويق ( )
- اقتصاد ( ) - موارد بشرية ( ) - إدارة أعمال ( )
- أخرى اذكرها (.....)

ثانيا: معلومات عن المؤسسة

1- **حجم المؤسسة:**

- ☐ مصغرة (عدد العمال 1- 9)
- ☐ صغيرة (عدد العمال 10-50)
- ☐ متوسطة (عدد العمال 50-499)
- ☐ كبيرة (عدد العمال 500 فأكثر)

2- **نوع المؤسسة:**

- إنتاجية ( ) - خدمية ( ) - مختلطة ( )

القسم الثاني: الأسئلة الخاصة بالدراسة

المسؤولية الاجتماعية هي نظرية أخلاقية تقترح أنه يقع على عاتق المؤسسات العمل لمصلحة المجتمع ككل، من خلال وضع توازن بين البعد الاقتصادي، البعد الأخلاقي، البعد القانوني، والبعد الخيري. وبالتالي على المؤسسات متابعة أدائها الاجتماعي المرتبط بتلك الاعتبارات.

المحور الأول: الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية.

	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تتبع مؤسستكم القوانين الملزمة لضمان سلامة العمال					
02	الشركة لديها قوانين ملزمة للسلوك الأخلاقي					
03	مؤسستكم على وعي بأهمية الدعم المجتمعي مثل التبرع للجمعيات الخيرية					
04	تمتلك مؤسستكم ميزانية للعمل الاجتماعي كشركة مالية					
05	مؤسستكم لديها خطط للتوعية الصحية من خلال الدورات الموجهة للمجتمع					
06	تلتزم مؤسستكم بالقوانين الحكومية المتعلقة بالجانب الاقتصادي					
07	تساعد مؤسستكم في بناء البنية التحتية مثل الجسور ... الخ.					
08	تساهم مؤسستكم في توظيف العمالة المحلية					
09	تهتم مؤسستكم بالحد من التلوث البيئي					
10	حققت مؤسستكم الاستغلال الأمثل للموارد وخاصة الموارد غير المتجددة					

المحور الثاني: الوعي بمزايا القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي

	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يساعد القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي في تحقيق أداء مالي أفضل					
02	يساعد القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي تحسين الوضع التنافسي للمؤسسة					
03	يساعد القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي على تمييز المجالات ذات المردود العالي من غيرها					
04	يساعد القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي من متابعة مدى تحقيق المنظمة أهدافها وقيمها					
05	يساعد القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي على دعم التخطيط الاستراتيجي					
06	يساعد القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي على جمع معلومات كاملة عن التكاليف والإيرادات ذات البعد الاجتماعي					

المحور الثالث: توفر متطلبات القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي

	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	لدى مؤسستكم هيكل تنظيمي محدد بوضوح ومفهوم للجميع دون أي غموض.					
02	لدى مؤسستكم مقاييس ومعايير واضحة لتقييم الأداء الاجتماعي.					
03	لدى مسؤولي مختلف المراكز في مؤسستكم جميع معايير التقييم الاجتماعية بأقصى قدر من الوضوح مقدمًا.					
04	تعتبر معايير المساءلة والتقييم ذات البعد الاجتماعي قابلة للمتابعة على مستوى المسؤول.					
05	تعمل مؤسستكم على تطوير أنظمة المعلومات الحالية للتكيف مع متطلبات تطبيق نظام محاسبة التكاليف الاجتماعية					

المحور الرابع: تحديات القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي.

	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	ترون أن القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي في مؤسستكم يواجهه					
01	صعوبة تلبية المتطلبات الأساسية لنظام القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي الناجح مما يجعل النظام بأكمله غير دقيق.					
02	صعوبة تحديد التكاليف ذات البعد الاجتماعي					
03	المهارة العالية المطلوبة لدى المديرين والتي تعتبر غير متوفرة، الأمر الذي يرفع التكلفة.					
04	التخوف من أن تكون المنافع المرجوة من قياس الأداء الاجتماعي أقل من التكاليف المتعلقة بها.					
05	غياب القوانين الملزمة للمؤسسات بتضمين تقاريرها الأداء الاجتماعي الأمر الذي ينعكس على الاهتمام بقياسه.					
06	غياب الثقافة التي تأخذ في الاعتبار الأداء الاجتماعي لدى المنافسين مما يجعل الاهتمام بقياسه غير وارد.					
07	غياب الثقافة لدى المستهلك التي تأخذ في الاعتبار الأداء الاجتماعي مما يجعل اهتمام المؤسسة بقياسه غير وارد.					

ملحق رقم (2): الدراسة الوصفية للخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة

المستوى_التعليمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	تقني سامي	14	35.9	35.9	35.9
	ليسانس	10	25.6	25.6	61.5
	ماستر	9	23.1	23.1	84.6
	أخرى	6	15.4	15.4	100.0
	Total	39	100.0	100.0	

الخبرة_المهنية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 06 سنوات	6	15.4	15.4	15.4
	من 06 إلى 10 سنوات	13	33.3	33.3	48.7
	من 11 إلى 15 سنة	8	20.5	20.5	69.2
	من 16 إلى 20 سنة	5	12.8	12.8	82.1
	أكثر من 20 سنة	6	15.4	15.4	97.4
	6.00	1	2.6	2.6	100.0
	Total	39	100.0	100.0	

المركز_الوظيفي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مالك مسير	3	7.7	7.7	7.7
	مدير	2	5.1	5.1	12.8
	محاسب	4	10.3	10.3	23.1
	رئيس مصلحة	8	20.5	20.5	43.6
	عامل إداري	22	56.4	56.4	100.0
	Total	39	100.0	100.0	

التخصص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة	9	23.1	23.1	23.1
	مالية	6	15.4	15.4	38.5
	تسويق	6	15.4	15.4	53.8
	اقتصاد	1	2.6	2.6	56.4
	موارد بشرية	6	15.4	15.4	71.8
	إدارة أعمال	5	12.8	12.8	84.6
	أخرى	6	15.4	15.4	100.0
	Total	39	100.0	100.0	

حجم_المؤسسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مصغرة) عدد العمال(9 -1	3	7.7	7.7	7.7
	صغيرة) عدد العمال(49-10	15	38.5	38.5	46.2
	متوسطة) عدد العمال(499-50	8	20.5	20.5	66.7
	كبيرة) عدد العمال 500 فأكثر(	13	33.3	33.3	100.0
	Total	39	100.0	100.0	

نوع_المؤسسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إنتاجية	9	23.1	23.1	23.1
	خدمية	22	56.4	56.4	79.5
	مختلطة	8	20.5	20.5	100.0
	Total	39	100.0	100.0	

ملحق رقم (3): معاملات الارتباط (بيرسون) للاتساق الداخلي والقيم الاحتمالية لها

		متوسط_المحور_الأول
المحور_الأول_س1	Pearson Correlation	.469**
	Sig. (2-tailed)	.003
	N	39
المحور_الأول_س2	Pearson Correlation	.466
	Sig. (2-tailed)	.102
	N	39
المحور_الأول_س3	Pearson Correlation	.396*
	Sig. (2-tailed)	.013
	N	39
المحور_الأول_س4	Pearson Correlation	.657**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	39
المحور_الأول_س5	Pearson Correlation	.576**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	39
المحور_الأول_س6	Pearson Correlation	.393*
	Sig. (2-tailed)	.013
	N	39
المحور_الأول_س7	Pearson Correlation	.488**
	Sig. (2-tailed)	.002
	N	39
المحور_الأول_س8	Pearson Correlation	.561**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	39
المحور_الأول_س9	Pearson Correlation	.491**
	Sig. (2-tailed)	.001
	N	39
المحور_الأول_س10	Pearson Correlation	.465**
	Sig. (2-tailed)	.003
	N	39

		متوسط_المحور_الثاني
المحور_الثاني_س1	Pearson Correlation	.459**
	Sig. (2-tailed)	.003
	N	39
المحور_الثاني_س2	Pearson Correlation	.622**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	39
المحور_الثاني_س3	Pearson Correlation	.620**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	39
المحور_الثاني_س4	Pearson Correlation	.707**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	39
المحور_الثاني_س5	Pearson Correlation	.628**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	39
المحور_الثاني_س6	Pearson Correlation	.681**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	39

		متوسط_المحور_الثالث
المحور_الثالث_س1	Pearson Correlation	.620**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	39
المحور_الثالث_س2	Pearson Correlation	.695**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	39
المحور_الثالث_س3	Pearson Correlation	.633**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	39
المحور_الثالث_س4	Pearson Correlation	.723**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	39
المحور_الثالث_س5	Pearson Correlation	.625**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	39

		متوسط_المحور_الرابع
المحور_الرابع_س1	Pearson Correlation	.686**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	39
المحور_الرابع_س2	Pearson Correlation	.655**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	39
المحور_الرابع_س3	Pearson Correlation	.708**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	39
المحور_الرابع_س4	Pearson Correlation	.735**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	39
المحور_الرابع_س5	Pearson Correlation	.566**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	39
المحور_الرابع_س6	Pearson Correlation	.509**
	Sig. (2-tailed)	.001
	N	39
المحور_الرابع_س7	Pearson Correlation	.687**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	39

.**Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

.*Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ملحق رقم (4): معاملات الصدق والثبات

Reliability Statistics

	Cronbach's Alpha	N of Items
المحور الأول	.628	10

Reliability Statistics

N of Items	Cronbach's Alpha	
6	.673	المحور الثاني

Reliability Statistics

N of Items	Cronbach's Alpha	
5	. 670	المحور الثالث

Reliability Statistics

N of Items	Cronbach's Alpha	
7	.766	المحور الرابع

Reliability Statistics

N of Items	Cronbach's Alpha	
28	.819	إجمالي المحاور

ملحق رقم (5): اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

Tests of Normality

Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov[a]			
Sig.	df	Statistic	Sig.	df	Statistic	
.315	39	.968	.200*	39	.109	متوسط_المحور_الأول
.061	39	.946	.019	39	.155	متوسط_المحور_الثاني
.030	39	.937	.053	39	.178	متوسط_المحور_الثالث
.858	39	.984	.200*	39	.084	متوسط_المحور_الرابع
.014	39	.927	.068	39	.136	متوسط_جميع_المحاور

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

ملحق رقم (6): التكرارات ونسب التكرارات لمختلف عبارات الاستبيان

المحور_الأول_س1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	5	12.8	12.8	12.8
	موافق	22	56.4	56.4	69.2
	موافق بشدة	12	30.8	30.8	100.0
	Total	39	100.0	100.0	

المحور_الأول_س2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	5	12.8	12.8	12.8
	موافق	21	53.8	53.8	66.7
	موافق بشدة	13	33.3	33.3	100.0
	Total	39	100.0	100.0	

المحور_الأول_س3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	5.1	5.1	5.1
	غير موافق	9	23.1	23.1	28.2
	محايد	15	38.5	38.5	66.7
	موافق	8	20.5	20.5	87.2
	موافق بشدة	5	12.8	12.8	100.0
	Total	39	100.0	100.0	

المحور_الأول_س4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	5.1	5.1	5.1
	غير موافق	10	25.6	25.6	30.8
	محايد	5	12.8	12.8	43.6
	موافق	14	35.9	35.9	79.5
	موافق بشدة	8	20.5	20.5	100.0
	Total	39	100.0	100.0	

المحور_الأول_س5

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
2.6	2.6	2.6	1	غير موافق بشدة	Valid
20.5	17.9	17.9	7	غير موافق	
41.0	20.5	20.5	8	محايد	
82.1	41.0	41.0	16	موافق	
100.0	17.9	17.9	7	موافق بشدة	
	100.0	100.0	39	Total	

المحور_الأول_س6

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
5.1	5.1	5.1	2	غير موافق	Valid
17.9	12.8	12.8	5	محايد	
69.2	51.3	51.3	20	موافق	
100.0	30.8	30.8	12	موافق بشدة	
	100.0	100.0	39	Total	

المحور_الأول_س7

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
20.5	20.5	20.5	8	غير موافق بشدة	Valid
56.4	35.9	35.9	14	غير موافق	
79.5	23.1	23.1	9	محايد	
97.4	17.9	17.9	7	موافق	
100.0	2.6	2.6	1	موافق بشدة	
	100.0	100.0	39	Total	

المحور_الأول_س8

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
7.7	7.7	7.7	3	غير موافق	Valid
28.2	20.5	20.5	8	محايد	
69.2	41.0	41.0	16	موافق	
100.0	30.8	30.8	12	موافق بشدة	
	100.0	100.0	39	Total	

المحور_الأول_س9

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
2.6	2.6	2.6	1	غير موافق بشدة	Valid
20.5	17.9	17.9	7	غير موافق	
59.0	38.5	38.5	15	محايد	
92.3	33.3	33.3	13	موافق	
100.0	7.7	7.7	3	موافق بشدة	
	100.0	100.0	39	Total	

المحور_الأول_س10

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
5.1	5.1	5.1	2	غير موافق	Valid
53.8	48.7	48.7	19	محايد	
94.9	41.0	41.0	16	موافق	
100.0	5.1	5.1	2	موافق بشدة	
	100.0	100.0	39	Total	

المحور_الثاني_س1

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
2.6	2.6	2.6	1	غير موافق	Valid
17.9	15.4	15.4	6	محايد	
82.1	64.1	64.1	25	موافق	
100.0	17.9	17.9	7	موافق بشدة	
	100.0	100.0	39	Total	

المحور_الثاني_س2

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
2.6	2.6	2.6	1	غير موافق	Valid
25.6	23.1	23.1	9	محايد	
89.7	64.1	64.1	25	موافق	
100.0	10.3	10.3	4	موافق بشدة	
	100.0	100.0	39	Total	

المحور_الثاني_س3

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
2.6	2.6	2.6	1	غير موافق بشدة	Valid
35.9	33.3	33.3	13	محايد	
92.3	56.4	56.4	22	موافق	
100.0	7.7	7.7	3	موافق بشدة	
	100.0	100.0	39	Total	

المحور_الثاني_س4

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
5.1	5.1	5.1	2	غير موافق	Valid
38.5	33.3	33.3	13	محايد	
89.7	51.3	51.3	20	موافق	
100.0	10.3	10.3	4	موافق بشدة	
	100.0	100.0	39	Total	

المحور_الثاني_س5

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
2.6	2.6	2.6	1	غير موافق بشدة	Valid
15.4	12.8	12.8	5	غير موافق	
38.5	23.1	23.1	9	محايد	
84.6	46.2	46.2	18	موافق	
100.0	15.4	15.4	6	موافق بشدة	
	100.0	100.0	39	Total	

المحور_الثاني_س6

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
5.1	5.1	5.1	2	غير موافق	Valid
46.2	41.0	41.0	16	محايد	
84.6	38.5	38.5	15	موافق	
100.0	15.4	15.4	6	موافق بشدة	
	100.0	100.0	39	Total	

المحور_الثالث_س1

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
2.6	2.6	2.6	1	غير موافق	Valid
10.3	7.7	7.7	3	محايد	
69.2	59.0	59.0	23	موافق	
100.0	30.8	30.8	12	موافق بشدة	
	100.0	100.0	39	Total	

المحور_الثالث_س2

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
7.7	7.7	7.7	3	غير موافق	Valid
38.5	30.8	30.8	12	محايد	
92.3	53.8	53.8	21	موافق	
100.0	7.7	7.7	3	موافق بشدة	
	100.0	100.0	39	Total	

المحور_الثالث_س3

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
12.8	12.8	12.8	5	غير موافق	Valid
41.0	28.2	28.2	11	محايد	
89.7	48.7	48.7	19	موافق	
100.0	10.3	10.3	4	موافق بشدة	
	100.0	100.0	39	Total	

المحور_الثالث_س4

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
2.6	2.6	2.6	1	غير موافق بشدة	Valid
10.3	7.7	7.7	3	غير موافق	
30.8	20.5	20.5	8	محايد	
79.5	48.7	48.7	19	موافق	
100.0	20.5	20.5	8	موافق بشدة	
	100.0	100.0	39	Total	

المحور_الثالث_س5

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
7.7	7.7	7.7	3	غير موافق	Valid
30.8	23.1	23.1	9	محايد	
74.4	43.6	43.6	17	موافق	
100.0	25.6	25.6	10	موافق بشدة	
	100.0	100.0	39	Total	

المحور_الرابع_س1

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
15.4	15.4	15.4	6	غير موافق	Valid
53.8	38.5	38.5	15	محايد	
87.2	33.3	33.3	13	موافق	
100.0	12.8	12.8	5	موافق بشدة	
	100.0	100.0	39	Total	

المحور_الرابع_س2

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
10.3	10.3	10.3	4	غير موافق	Valid
56.4	46.2	46.2	18	محايد	
89.7	33.3	33.3	13	موافق	
100.0	10.3	10.3	4	موافق بشدة	
	100.0	100.0	39	Total	

المحور_الرابع_س3

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
17.9	17.9	17.9	7	غير موافق	Valid
51.3	33.3	33.3	13	محايد	
76.9	25.6	25.6	10	موافق	
100.0	23.1	23.1	9	موافق بشدة	
	100.0	100.0	39	Total	

المحور_الرابع_س4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	4	10.3	10.3	10.3
	محايد	16	41.0	41.0	51.3
	موافق	15	38.5	38.5	89.7
	موافق بشدة	4	10.3	10.3	100.0
	Total	39	100.0	100.0	

المحور_الرابع_س5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	8	20.5	20.5	20.5
	محايد	17	43.6	43.6	64.1
	موافق	13	33.3	33.3	97.4
	موافق بشدة	1	2.6	2.6	100.0
	Total	39	100.0	100.0	

المحور_الرابع_س6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	5.1	5.1	5.1
	غير موافق	4	10.3	10.3	15.4
	محايد	9	23.1	23.1	38.5
	موافق	19	48.7	48.7	87.2
	موافق بشدة	5	12.8	12.8	100.0
	Total	39	100.0	100.0	

المحور_الرابع_س7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	6	15.4	15.4	15.4
	محايد	13	33.3	33.3	48.7
	موافق	12	30.8	30.8	79.5
	موافق بشدة	8	20.5	20.5	100.0
	Total	39	100.0	100.0	

ملحق رقم (7): المتوسطات الحسابية المرجحة والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
المحور_الأول_س1	39	4.1795	.64367
المحور_الأول_س2	39	4.2051	.65612
المحور_الأول_س3	39	3.1282	1.08044
المحور_الأول_س4	39	3.4103	1.22942
المحور_الأول_س5	39	3.5385	1.07229
المحور_الأول_س6	39	4.0769	.80735
المحور_الأول_س7	39	2.4615	1.09655
المحور_الأول_س8	39	3.9487	.91619
المحور_الأول_س9	39	3.2564	.93803
المحور_الأول_س10	39	3.4615	.68234
المحور_الثاني_س1	39	3.9744	.66835
المحور_الثاني_س2	39	3.8205	.64367
المحور_الثاني_س3	39	3.6667	.73747
المحور_الثاني_س4	39	3.6667	.73747
المحور_الثاني_س5	39	3.5897	.99255
المحور_الثاني_س6	39	3.6410	.81069
المحور_الثالث_س1	39	4.1795	.68333
المحور_الثالث_س2	39	3.6154	.74747
المحور_الثالث_س3	39	3.5641	.85208
المحور_الثالث_س4	39	3.7692	.95866
المحور_الثالث_س5	39	3.8718	.89382
المحور_الرابع_س1	39	3.4359	.91176
المحور_الرابع_س2	39	3.4359	.82062
المحور_الرابع_س3	39	3.5385	1.04746
المحور_الرابع_س4	39	3.4872	.82308
المحور_الرابع_س5	39	3.1795	.79046
المحور_الرابع_س6	39	3.5385	1.02202
المحور_الرابع_س7	39	3.5641	.99459
متوسط_المحور_الأول	39	3.5667	.44741
متوسط_المحور_الثاني	39	3.7265	.47678
متوسط_المحور_الثالث	39	3.8000	.54676
متوسط_المحور_الرابع	39	3.4542	.59434
متوسط_جميع_المحاور	39	3.6368	.36854
Valid N (listwise)	39		

ملحق رقم (8): قيم إحصائية ستودنت والقيم الاحتمالية لها لمختلف متغيرات الدراسة

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الأول_المحور_متوسط	7.910	38	.000	.56667	.4216	.7117
الثاني_المحور_متوسط	9.516	38	.000	.72650	.5719	.8811
الثالث_المحور_متوسط	9.137	38	.000	.80000	.6228	.9772
الرابع_المحور_متوسط	4.773	38	.000	.45421	.2615	.6469
المحاور_جميع_متوسط	10.792	38	.000	.63684	.5174	.7563

ملحق رقم (9): الدراسة الوصفية للفروق لمختلف متغيرات الدراسة

المستوى_التعليمي		متوسط_المحور_الأول	متوسط_المحور_الثاني	متوسط_المحور_الثالث	متوسط_المحور_الرابع	متوسط_جميع_المحاور
تقني سامي	Mean	3.5429	3.5833	3.7000	3.3265	3.5382
	N	14	14	14	14	14
	Std. Deviation	.43978	.34437	.53060	.55308	.35681
ليسانس	Mean	3.6800	3.7000	3.7600	3.3571	3.6243
	N	10	10	10	10	10
	Std. Deviation	.38239	.51997	.63805	.34503	.31693
ماستر	Mean	3.5000	3.8333	3.7333	3.6508	3.6794
	N	9	9	9	9	9
	Std. Deviation	.54083	.47871	.45826	.53980	.24136
أخرى	Mean	3.5333	3.9444	4.2000	3.6190	3.8242
	N	6	6	6	6	6
	Std. Deviation	.50067	.65546	.48990	1.02087	.59519
Total	Mean	3.5667	3.7265	3.8000	3.4542	3.6368
	N	39	39	39	39	39
	Std. Deviation	.44741	.47678	.54676	.59434	.36854

الخبرة_المهنية		متوسط_المحور_الأول	متوسط_المحور_الثاني	متوسط_المحور_الثالث	متوسط_المحور_الرابع	متوسط_جميع_المحاور
أقل من 06 سنوات	Mean	3.6000	3.5833	3.9333	3.4286	3.6363
	N	6	6	6	6	6
	Std. Deviation	.38987	.43141	.51640	.48655	.42438
من 06 إلى 10 سنوات	Mean	3.6308	3.6410	3.7385	3.5385	3.6372
	N	13	13	13	13	13
	Std. Deviation	.45714	.33226	.50586	.49540	.22528
من 11 إلى 15 سنة	Mean	3.4250	3.7500	3.5500	3.3929	3.5295
	N	8	8	8	8	8
	Std. Deviation	.33700	.53452	.41057	.62853	.30634
من 16 إلى 20 سنة	Mean	3.5000	3.7000	3.6800	3.2857	3.5414
	N	5	5	5	5	5
	Std. Deviation	.61644	.72072	.86718	.42857	.46406
أكثر من 20 سنة	Mean	3.5667	4.0000	4.2000	3.5952	3.8405
	N	6	6	6	6	6
	Std. Deviation	.56451	.55777	.45607	1.01987	.58890
6.00	Mean	4.0000	4.0000	4.0000	3.0000	3.7500
	N	1	1	1	1	1
	Std. Deviation	.	.	.	.	.
Total	Mean	3.5667	3.7265	3.8000	3.4542	3.6368
	N	39	39	39	39	39
	Std. Deviation	.44741	.47678	.54676	.59434	.36854

المركز_الوظيفي		متوسط_المحور_الأول	متوسط_المحور_الثاني	متوسط_المحور_الثالث	متوسط_المحور_الرابع	متوسط_جميع_المحاور
مالك مسير	Mean	3.2667	3.3889	3.3333	2.6667	3.1639
	N	3	3	3	3	3
	Std. Deviation	.40415	.58531	.64291	.59476	.08980
مدير	Mean	3.9500	4.0000	3.8000	3.0000	3.6875
	N	2	2	2	2	2
	Std. Deviation	.07071	.00000	.28284	.20203	.10354
محاسب	Mean	3.6000	3.8750	4.1000	3.4286	3.7509

	N	4	4	4	4
	Std. Deviation	.31623	.15957	.20000	.42056	.19807
رئيس مصلحة	Mean	3.7250	3.5417	3.7000	3.6250	3.6479
	N	8	8	8	8	8
	Std. Deviation	.41662	.31810	.61412	.37360	.27649
عامل إداري	Mean	3.5091	3.7879	3.8455	3.5455	3.6720
	N	22	22	22	22	22
	Std. Deviation	.48394	.54477	.55868	.63527	.42117
Total	Mean	3.5667	3.7265	3.8000	3.4542	3.6368
	N	39	39	39	39	39
	Std. Deviation	.44741	.47678	.54676	.59434	.36854

التخصص		متوسط_المحور_الأول	متوسط_المحور_الثاني	متوسط_المحور_الثالث	متوسط_المحور_الرابع	متوسط_جميع_المحاور
محاسبة	Mean	3.5000	3.7407	3.7556	3.5079	3.6261
	N	9	9	9	9	9
	Std. Deviation	.47958	.57802	.77960	.85747	.54156
مالية	Mean	3.6333	3.6389	3.8000	3.4524	3.6312
	N	6	6	6	6	6
	Std. Deviation	.60222	.47629	.33466	.53005	.29530
تسويق	Mean	3.3833	3.5278	3.7000	3.6190	3.5575
	N	6	6	6	6	6
	Std. Deviation	.42151	.26701	.20976	.14754	.07388
اقتصاد	Mean	3.4000	3.8333	4.0000	3.4286	3.6655
	N	1	1	1	1	1
	Std. Deviation	.	.	.	.	.
موارد بشرية	Mean	3.7167	3.6667	3.9333	3.2143	3.6327
	N	6	6	6	6	6
	Std. Deviation	.29269	.34960	.20656	.56243	.29218
إدارة أعمال	Mean	3.6600	4.0333	3.7600	3.6286	3.7705
	N	5	5	5	5	5
	Std. Deviation	.51284	.61689	.60663	.69693	.46801
أخرى	Mean	3.5833	3.7778	3.8333	3.3095	3.6260

	N	6	6	6	6
	Std. Deviation	.47081	.55444	.87101	.58146	.42865
Total	Mean	3.5667	3.7265	3.8000	3.4542	3.6368
	N	39	39	39	39	39
	Std. Deviation	.44741	.47678	.54676	.59434	.36854

حجم_المؤسسة		متوسط_المحور_الأول	متوسط_المحور_الثاني	متوسط_المحور_الثالث	متوسط_المحور_الرابع	متوسط_جميع_المحاور
مصغرة) عدد العمال(9 -1	Mean	3.7667	3.8889	3.7333	3.2857	3.6687
	N	3	3	3	3	3
	Std. Deviation	.32146	.19245	.23094	.51508	.08016
صغيرة) عدد العمال(49-10	Mean	3.5133	3.8556	3.9067	3.6667	3.7356
	N	15	15	15	15	15
	Std. Deviation	.53301	.54141	.57998	.70332	.45049
متوسطة) عدد العمال(499-50	Mean	3.5500	3.3750	3.7250	3.2500	3.4750
	N	8	8	8	8	8
	Std. Deviation	.31623	.31810	.31960	.36422	.15608
كبيرة) عدد العمال 500 فأكثر(	Mean	3.5923	3.7564	3.7385	3.3736	3.6152
	N	13	13	13	13	13
	Std. Deviation	.46091	.44936	.68012	.56706	.38425
Total	Mean	3.5667	3.7265	3.8000	3.4542	3.6368
	N	39	39	39	39	39
	Std. Deviation	.44741	.47678	.54676	.59434	.36854

نوع_المؤسسة		متوسط_المحور_الأول	متوسط_المحور_الثاني	متوسط_المحور_الثالث	متوسط_المحور_الرابع	متوسط_جميع_المحاور
إنتاجية	Mean	3.3889	3.5185	3.6667	3.3651	3.4848
	N	9	9	9	9	9
	Std. Deviation	.22048	.37680	.31623	.42923	.24280
خدمية	Mean	3.6091	3.8333	3.9273	3.4805	3.7126
	N	22	22	22	22	22
	Std. Deviation	.48296	.47140	.49970	.68376	.41180
مختلطة	Mean	3.6500	3.6667	3.6000	3.4821	3.5997

	N	8	8	8	8	8
	Std. Deviation	.52644	.55635	.80000	.53961	.33449
Total	Mean	3.5667	3.7265	3.8000	3.4542	3.6368
	N	39	39	39	39	39
	Std. Deviation	.44741	.47678	.54676	.59434	.36854

ملحق رقم (10): الدراسة الاحتمالية للفروق لمختلف متغيرات الدراسة

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
متوسط_المحور_الأول	Between Groups	.183	3	.061	.288	.834
	Within Groups	7.424	35	.212		
	Total	7.607	38			
متوسط_المحور_الثاني	Between Groups	.682	3	.227	1.000	.405
	Within Groups	7.956	35	.227		
	Total	8.638	38			
متوسط_المحور_الثالث	Between Groups	1.156	3	.385	1.322	.283
	Within Groups	10.204	35	.292		
	Total	11.360	38			
متوسط_المحور_الرابع	Between Groups	.833	3	.278	.772	.517
	Within Groups	12.590	35	.360		
	Total	13.423	38			
متوسط_جميع_المحاور	Between Groups	.365	3	.122	.887	.457
	Within Groups	4.796	35	.137		
	Total	5.161	38			

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
متوسط_المحور_الأول	Between Groups	.431	5	.086	.396	.848
	Within Groups	7.176	33	.217		
	Total	7.607	38			

متوسط_المحور_الثاني	Between Groups	.750	5	.150	.627	.680
	Within Groups	7.889	33	.239		
	Total	8.638	38			
متوسط_المحور_الثالث	Between Groups	1.728	5	.346	1.184	.338
	Within Groups	9.632	33	.292		
	Total	11.360	38			
متوسط_المحور_الرابع	Between Groups	.594	5	.119	.306	.906
	Within Groups	12.829	33	.389		
	Total	13.423	38			
متوسط_جميع_المحاور	Between Groups	.399	5	.080	.554	.735
	Within Groups	4.762	33	.144		
	Total	5.161	38			

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
متوسط_المحور_الأول	Between Groups	.842	4	.210	1.058	.392
	Within Groups	6.765	34	.199		
	Total	7.607	38			
متوسط_المحور_الثاني	Between Groups	.936	4	.234	1.033	.405
	Within Groups	7.702	34	.227		
	Total	8.638	38			
متوسط_المحور_الثالث	Between Groups	1.139	4	.285	.947	.449
	Within Groups	10.221	34	.301		
	Total	11.360	38			
متوسط_المحور_الرابع	Between Groups	2.692	4	.673	2.133	.098
	Within Groups	10.731	34	.316		
	Total	13.423	38			
متوسط_جميع_المحاور	Between Groups	.756	4	.189	1.460	.236
	Within Groups	4.405	34	.130		
	Total	5.161	38			

ANOVA

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares		
.901	.356	.079	6	.476	Between Groups	متوسط_المحور_الأول
		.223	32	7.130	Within Groups	
			38	7.607	Total	
.768	.548	.134	6	.804	Between Groups	متوسط_المحور_الثاني
		.245	32	7.834	Within Groups	
			38	8.638	Total	
.994	.115	.040	6	.239	Between Groups	متوسط_المحور_الثالث
		.348	32	11.121	Within Groups	
			38	11.360	Total	
.908	.344	.135	6	.813	Between Groups	متوسط_المحور_الرابع
		.394	32	12.611	Within Groups	
			38	13.423	Total	
.990	.138	.022	6	.130	Between Groups	متوسط_جميع_المحاور
		.157	32	5.031	Within Groups	
			38	5.161	Total	

ANOVA

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares		
.845	.272	.058	3	.173	Between Groups	متوسط_المحور_الأول
		.212	35	7.433	Within Groups	
			38	7.607	Total	
.115	2.121	.443	3	1.329	Between Groups	متوسط_المحور_الثاني
		.209	35	7.309	Within Groups	
			38	8.638	Total	
.830	.293	.093	3	.278	Between Groups	متوسط_المحور_الثالث
		.317	35	11.082	Within Groups	
			38	11.360	Total	

.352	1.125	.393	3	1.180	Between Groups متوسط_المحور_الرابع
		.350	35	12.243	Within Groups
			38	13.423	Total
.457	.887	.122	3	.365	Between Groups متوسط_جميع_المحاور
		.137	35	4.796	Within Groups
			38	5.161	Total

ANOVA

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	
.398	.945	.190	2	.380	Between Groups متوسط_المحور_الأول
		.201	36	7.227	Within Groups
			38	7.607	Total
.234	1.511	.335	2	.669	Between Groups متوسط_المحور_الثاني
		.221	36	7.969	Within Groups
			38	8.638	Total
.252	1.431	.418	2	.836	Between Groups متوسط_المحور_الثالث
		.292	36	10.524	Within Groups
			38	11.360	Total
.882	.126	.046	2	.093	Between Groups متوسط_المحور_الرابع
		.370	36	13.330	Within Groups
			38	13.423	Total
.288	1.290	.173	2	.345	Between Groups متوسط_جميع_المحاور
		.134	36	4.816	Within Groups
			38	5.161	Total

تم بحمد الله